



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معييار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معييار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معييار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 42

الفقرة المُعدّلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
12	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
35ب	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 17	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 37	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 38	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 39	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 40	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 41	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 46	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 47	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 48	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 49	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 50	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 51	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرات
تقديم	
الهدف	2-1
النطاق	4-3
تعريفات	5
المنهج العام	25-6
إثبات التزام عن خطة منافع اجتماعية	9-6
إثبات مصروف عن خطة منافع اجتماعية	11-10
قياس التزام عن خطة منافع اجتماعية	20-12
قياس مصروف عن خطة منافع اجتماعية	21
الإفصاح	25-22
منهج التأمين	31-26
الإثبات والقياس	28-26
الإفصاح	31-29
التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة	32
أحكام انتقالية	34-33
المنهج العام	33
منهج التأمين	34
تاريخ السريان	36-35

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية: في الفقرات 1-36، وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 42 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 42 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 42 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 42 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُقيمت على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً. وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحسين الملاءمة والتعبير الموثوق وقابلية المقارنة للمعلومات التي تقدمها الجهة المعدة للقوائم المالية في قوائمها المالية عن المنافع الاجتماعية كما هي معرفة في هذا المعيار.

يتعين أن تساعد المعلومات المقدمة مستخدمي القوائم المالية والتقارير المالية ذات الغرض العام على تقويم:

- أ. طبيعة هذه المنافع الاجتماعية التي تقدمها الجهة؛ و
 - ب. السمات الرئيسية لعمل خطط المنافع الاجتماعية تلك؛ و
 - ج. أثر هذه المنافع الاجتماعية على الأداء المالي، والمركز المالي، والتدفقات النقدية للجهة.
2. ولتحقيق ذلك، يضع هذا المعيار مبادئ ومتطلبات بشأن:
- أ. إثبات المصروفات والالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية؛ و
 - ب. قياس المصروفات والالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية؛ و
 - ج. عرض المعلومات عن المنافع الاجتماعية في القوائم المالية؛ و
 - د. تحديد ماهية المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقويم طبيعة المنافع الاجتماعية المُقدمة من قبل الجهة المعدة للقوائم المالية وآثارها المالية.

النطاق

3. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المنافع الاجتماعية.

4. ينطبق هذا المعيار على المعاملة التي تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية. لا ينطبق هذا المعيار على التحويلات النقدية التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير أخرى:

- أ. الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية (أو معيار 29، الأدوات المالية: الإثبات والقياس قبل تبني الجهة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ب. منافع الموظفين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين؛ و

ج. عقود التأمين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين.

توفر الفقرات 1-3 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول نطاق هذا المعيار.

4.أ. لا تُعد الخدمات الجماعية والخدمات الفردية (كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة) منافع اجتماعية. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 19 إرشادات حول تحديد ما إذا كان ينشأ مخصص عن هذه المعاملات.

تعريفات

5. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

المنافع الاجتماعية هي تحويلات نقدية تُقدم:

أ. إلى أفراد محددين و/أو أسر محددة، ممن يستوفون شروط أهلية؛

ب. للتخفيف من تأثير المخاطر الاجتماعية؛ و

ج. معالجة احتياجات المجتمع ككل.

توفر الفقرات 4-8 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول هذا التعريف.

المخاطر الاجتماعية هي أحداث أو ظروف:

أ. تتعلق بخصائص الأفراد و/أو الأسر -على سبيل المثال، العمر والصحة والفقر وحالة

التوظيف؛ و

ب. قد تؤثر سلباً على رفاهية أفراد و/أو أسر، إما من خلال فرض مطالب إضافية على

مواردهم أو من خلال تخفيض دخلهم.

توفر الفقرات 9-10 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول ما تشمله المخاطر الاجتماعية.

المنهج العام

إثبات التزام عن خطة منافع اجتماعية

6. يجب على الجهة أن تُثبت التزاما عن خطة منافع اجتماعية عندما:

أ. يكون على الجهة واجب حالي بتدفق خارج للموارد ويكون هذا الواجب ناتج عن حدث سابق؛ و

ب. يمكن قياس الواجب الحالي بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ في الحسبان القيود على المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات الغرض العام كما هي محددة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام.

التدفق الخارج للموارد

7. يجب أن ينطوي الالتزام على تدفق خارج للموارد من الجهة لكي تتم تسويته. الواجب الذي يمكن تسويته دون تدفق خارج للموارد من الجهة لا يُعد التزاماً.

8. قد يكون هناك عدم تأكد مرتبط بقياس الالتزام. يُعد استخدام التقديرات جزءاً أساسياً من أساس الاستحقاق المحاسبي.

إن عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفق الخارج للموارد لا يمنع إثبات التزام ما لم يكن مستوى عدم التأكد كبيراً جداً بحيث لا يمكن استيفاء الخصائص النوعية المتمثلة في الملاءمة والتعبير الموثوق. إذا كان مستوى عدم التأكد لا يمنع إثبات التزام، فإنه يؤخذ في الحسبان عند قياس الالتزام.

الحدث السابق

9. الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء التزام عن خطة منافع اجتماعية هو استيفاء كل مستفيد لجميع شروط الأهلية لتلقي دفعة منافع اجتماعية. يُعد استيفاء شروط الأهلية لكل دفعة منافع اجتماعية حدثاً سابقاً منفصلاً.

توفر الفقرات 11-14 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول إثبات الالتزام.

إثبات مصروف عن خطة منافع اجتماعية

10. يجب على الجهة أن تُثبت مصروفاً عن خطة منافع اجتماعية في الوقت نفسه الذي تُثبت فيه التزاماً.

11. يجب على الجهة ألا تُثبت مصروفاً عن خطة منافع اجتماعية إذا كانت دفعة المنافع الاجتماعية تُسدد قبل أن تُستوفى شروط الأهلية للدفعة التالية. وبدلاً من ذلك، يجب على

الجهة أن تُثبت دفعة مقدمة على أنها أصل في قائمة المركز المالي، ما لم يصبح المبلغ غير قابل للرد، وفي هذه الحالة يجب عليها أن تُثبت مصروفاً.

قياس التزام عن خطة منافع اجتماعية

القياس الأولي للالتزام

12. يجب على الجهة أن تقيس الالتزام عن خطة منافع اجتماعية بأفضل تقدير للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستكبدها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* إرشادات بشأن قياس الالتزامات بتكلفة الوفاء.

13. إن أفضل تقدير لتكاليف الجهة (أي مدفوعات المنافع الاجتماعية) التي ستقوم بها الجهة يأخذ في الحسبان التأثير الممكن للأحداث اللاحقة على دفعات المنافع الاجتماعية تلك.

14. عندما لا يُتوقع أن تتم تسوية الالتزام المتعلق بخطة منافع اجتماعية قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يُثبت فيها الالتزام (أي لن تُسدّد دفعة المنافع الاجتماعية التالية لأكثر من اثني عشر شهراً)، يجب أن يُخصم الالتزام باستخدام معدل الخصم المحدد في الفقرة 19.

15. توفر الفقرات 15-18 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول قياس الالتزام.

القياس اللاحق

16. يجب أن يُخفّض الالتزام عن خطة المنافع الاجتماعية كلما سُددت دفعات المنافع الاجتماعية. يُثبت أي فرق بين تكلفة سداد دفعات المنافع الاجتماعية والقيمة الدفترية للالتزام المتعلق بخطة المنافع الاجتماعية في الفائض أو العجز في الفترة التي تتم فيها تسوية الالتزام.

17. إذا خُصم الالتزام وفقاً للفقرة 14، يُزاد الالتزام ويُثبت مصروف فائدة في كل فترة قوائم مالية إلى أن تتم تسوية الالتزام، وذلك لعكس استنفاد الخصم.

18. إذا كان الالتزام لم تتم تسويته بعد، فيجب أن يُراجع الالتزام في كل تاريخ قوائم مالية، وأن يُعدل ليعكس التقدير الأفضل الحالي للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستكبدها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام.

19. إن المعدل المستخدم في خصم التزام يتعلق بخطة منافع اجتماعية يجب أن يعكس القيمة الزمنية للنقود. إن عملة وأجل الأداة المالية المختارة لعكس القيمة الزمنية للنقود يجب أن يكونا متسقين مع عملة التزام المنافع الاجتماعية وأجله المقدّر.

20. توفر الفقرة 18 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معدل الخصم الذي يتعين استخدامه.

قياس مصروف عن خطة منافع اجتماعية

21. يجب على الجهة أن تقيس المصروف عن خطة المنافع الاجتماعية - أولاً - بمبلغ مساو لمبلغ الالتزام المقاس وفقاً للفقرة 12. إذا كانت الجهة تُسدد دفعة منافع اجتماعية قبل أن تُستوفى جميع شروط الأهلية للدفعة التالية، فيجب عليها أن تقيس الدفعة المقدمة المُثبتة - أو المصروف المُثبت - وفقاً للفقرة 11 بمبلغ النقد المحوّل.

الإفصاح

22. الهدف من الإفصاحات بموجب المنهج العام، مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هو أن توفر الجهة لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم ما قد يكون للمنافع الاجتماعية من أثر على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. تحدد الفقرات 23-25 متطلبات حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

23. يجب على الجهة أن تُفصّل عن معلومات:

أ. توضح خصائص خطط المنافع الاجتماعية للجهة؛ و

ب. توضح العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى التي قد تؤثر على خطط المنافع الاجتماعية للجهة.

24. لتلبية متطلبات الفقرة 23، يجب على الجهة أن تفصّل عن:

أ. معلومات عن خصائص خطط المنافع الاجتماعية للجهة، بما في ذلك:

(1) طبيعة المنافع الاجتماعية التي تقدمها الخطط (على سبيل المثال، منافع تقاعد، منافع تعطل عن العمل، منافع الطفل).

(2) السمات الرئيسية لخطط المنافع الاجتماعية، مثل وصف للإطار التشريعي الذي يحكم الخطة، وملخصاً لشروط الأهلية الرئيسية التي يجب استيفاؤها لتلقي المنافع الاجتماعية، وبيان عن كيفية الحصول على معلومات إضافية عن الخطة.

(3) وصف لكيفية تمويل الخطط، بما في ذلك ما إذا كان تمويل الخطط يُوفر عن طريق اعتماد في الموازنة، أو عن طريق تحويل من جهة قطاع عام أخرى، أو عن طريق وسائل أخرى. إذا كانت خطة تُمول (سواء كلياً أو جزئياً) من خلال مساهمات اجتماعية، فيجب على الجهة أن تُقدم:

1. إشارة مرجعية إلى موقع المعلومات عن تلك المساهمات الاجتماعية وأي أصول مخصصة (إذا كانت هذه المعلومات مُضمنة في القوائم المالية للجهة)؛ أو

2. بيان بشأن توافر المعلومات عن تلك المساهمات الاجتماعية وأي أصول مخصصة في قوائم مالية لجهة أخرى وكيفية الحصول على تلك المعلومات.

(4) وصف للعوامل الديموغرافية الرئيسية والعوامل الاقتصادية الرئيسية والعوامل الخارجية الرئيسية الأخرى التي تؤثر على مستوى الإنفاق بموجب خطط المنافع الاجتماعية. يجوز عرض هذا الوصف بشكل مجمع إذا كانت نفس العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى تؤثر على عدد من خطط المنافع الاجتماعية على نحو مماثل.

ب. مجموع الإنفاق على المنافع الاجتماعية المُثبت في قائمة الأداء المالي، محللاً بحيث يظهر مجموع الإنفاق لكل خطة منافع اجتماعية.

ج. وصف لأي تعديلات مهمة أُجريت خلال فترة القوائم المالية على خطط المنافع الاجتماعية، مع وصف للأثر المتوقع للتعديلات. تتضمن التعديلات على خطة المنافع الاجتماعية، ولكنها لا تقتصر على:

- (1) التغييرات في مستوى المنافع الاجتماعية المقدمة؛ و
- (2) التغييرات في شروط الأهلية، بما في ذلك الأفراد و/أو الأسر المشمولين بخطة المنافع الاجتماعية.

عند إجراء الإفصاحات التي تتطلبها هذه الفقرة، يجب على الجهة أن تراعي متطلبات الفقرات 45-47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية، والتي توفر إرشادات حول الأهمية النسبية والتجميع.

25. إذا استوفت خطة منافع اجتماعية الضوابط الواردة في الفقرة 28 للسماح باستخدام منهج التأمين، فيجب على الجهة أن تفصح عن تلك الحقيقة.

منهج التأمين

الإثبات والقياس

26. إذا استوفت خطة منافع اجتماعية الضوابط الواردة في الفقرة 28، يُسمح للجهة، ولكنها ليست مطالبة، بأن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بتلك الخطة من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين¹.

توفر الفقرة 19 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معايير المحاسبة التي تتناول عقود التأمين والتي يجوز تطبيقها - بالقياس - في المحاسبة عن المنافع الاجتماعية.

27. إذا اختارت الجهة ألا تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين، فيجب على الجهة أن تُثبت وتقيس الالتزامات والمصروفات المرتبطة بخطة المنافع الاجتماعية، وأن تُضمن إفصاحات في القوائم المالية، وفقاً للفقرات 6-25 من هذا المعيار.

28. يجوز للجهة أن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا:
أ. كانت خطة المنافع الاجتماعية يُعتمد تمويلها كلياً من المساهمات؛ و

¹ في قسم منهج التأمين من هذا المعيار، يشير مصطلح "معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 17، عقود التأمين والمعايير الوطنية التي تبنت تقريباً نفس مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 17

ب. يوجد دليل على أن الجهة تدير الخطة بالطريقة نفسها التي يتبعها مُصدر عقود تأمين، بما في ذلك تقويم الأداء المالي والمركز المالي للخطة على أساس منتظم. توفر الفقرات 20-25 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول تحديد ما إذا كانت هذه الضوابط قد تم استيفائها.

الإفصاح

29. الهدف من الإفصاحات بموجب منهج التأمين، مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هو أن توفر الجهات لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم ما قد يكون للمنافع الاجتماعية من أثر على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. تحدد الفقرتان 30 و 31 متطلبات حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

30. إذا كانت الجهة تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين، فيجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. الأساس الذي تم بناء عليه تحديد أن منهج التأمين مناسب؛ و

ب. المعلومات التي تتطلبها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذو الصلة الذي يتناول عقود التأمين؛ و

ج. أية معلومات إضافية تتطلبها الفقرة 31 من هذا المعيار.

31. لتلبية متطلبات الفقرة 30(ج) من هذا المعيار، يجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. معلومات عن خصائص خطة المنافع الاجتماعية، بما في ذلك:

- (1) طبيعة المنافع الاجتماعية التي تقدمها الخطة (على سبيل المثال، منافع تقاعد، منافع تعطل عن العمل، منافع الطفل)؛ و
- (2) السمات الرئيسة لخطة المنافع الاجتماعية، مثل وصف للإطار التشريعي الذي يحكم الخطة، وملخصاً لشروط الأهلية الرئيسة التي يجب استيفائها لتلقي المنافع الاجتماعية، وبيان عن كيفية الحصول على معلومات إضافية عن الخطة؛ و

ب. وصف لأي تعديلات مهمة أجريت خلال فترة القوائم المالية على خطط المنافع الاجتماعية، مع وصف للأثر المتوقع للتعديلات. تتضمن التعديلات على خطة المنافع الاجتماعية، ولكنها لا تقتصر على:

- 1) التغييرات في مستوى المنافع الاجتماعية المقدمة؛ و
- 2) التغييرات في شروط الأهلية، بما في ذلك الأفراد و/أو الأسر المشمولين بخطة المنافع الاجتماعية.

عند إجراء الإفصاحات التي تتطلبها هذه الفقرة، يجب على الجهة أن تراعي متطلبات الفقرات 45-47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، والتي توفر إرشادات حول الأهمية النسبية والتجميع.

التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة

32. تُشجّع الجهات ذات المنافع الاجتماعية على إعداد تقارير مالية ذات غرض عام تقدم معلومات حول الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة، ولكنها ليست مُطلَبة بالقيام بذلك. توفر إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة*، إرشادات حول إعداد مثل هذه التقارير.

أحكام انتقالية

المنهج العام

33. عند المحاسبة عن خطة المنافع الاجتماعية التي تُثبت وتُقاس ويُفصح عنها وفقاً للمنهج العام (انظر الفقرات 6-25)، يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء.

منهج التأمين

34. يجب على الجهة أن تُطبق الأحكام الانتقالية في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين عند المحاسبة عن خطة المنافع الاجتماعية التي تُثبت وتُقاس ويُفصح عنها وفقاً لمنهج التأمين (انظر الفقرات 26-31).

تاريخ السريان

35. يجب على الجهة أن تُطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022م، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

35أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 42].

35ب. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرة 12 وفقرة إرشادات التطبيق 17. يجب على الجهة أن تُطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تُطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

36. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معييار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"

الموضوع
1. تقديم
2. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
3. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. ملحق (أ): إرشادات التطبيق
5. إرشادات التنفيذ
6. أمثلة توضيحية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"
إصدار 2024م
1. تقديم

يهدف اقتراح معيار "المنافع الاجتماعية" الملائم؛ أجريت دراسةً لمعيار "المنافع الاجتماعية" الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "المنافع الاجتماعية" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 42 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 42 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، القياس المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (2) و(3) من هذه الدراسة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"
إصدار 2024م

2. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، وأُستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
اضيفت عبارة (فيجب أن تفصح الجهة عن) لأن الجملة الواردة في النص الإنجليزي غير مكتملة.	25. إذا استوفت خطة منافع اجتماعية الضوابط الواردة في الفقرة 28 للسماح باستخدام منهج التأمين، فيجب على الجهة أن تفصح عن تلك الحقيقة.	25. If a social benefit scheme satisfies the criteria in paragraph 28 to permit the use of the insurance approach, a statement to that effect.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	35. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	35. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2022, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على	35أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 42].	35A. Paragraph 4A was added by <i>Collective and Individual Services</i> (Amendments to IPSAS 19). An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged.		أُحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
35B. Paragraphs 12 and AG17 were amended by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	35ب. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرة 12 وفقرة إرشادات التطبيق 17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
AG5. Some jurisdictions may provide cash transfers in the form of cash equivalents that have limited restrictions on the use of the cash transfer. For example, a government may provide a pre-paid debit card that can be used to purchase any item except alcohol and tobacco products. Such limited restrictions do not contravene the principle that social benefits provide cash transfers that may be used indistinguishably from income coming from other sources. Pre-paid debit cards with limited restrictions are cash transfers, not the provision of services by a government.	فقرة إرشادات التطبيق 5. قد تقدم بعض الدول تحويلات نقدية في شكل معادلات نقد لها قيود محدودة على استخدام التحويل النقدي. على سبيل المثال، قد تقدم حكومة بطاقة خصم مسبقة الدفع يمكن استخدامها لشراء أي صنف باستثناء منتجات التبغ. لا تتعارض مثل هذه القيود المحدودة مع مبدأ أن المنافع الاجتماعية توفر تحويلات نقدية يمكن استخدامها بشكل لا يمكن تمييزه عن الدخل الآتي من مصادر أخرى. تُعد بطاقات الخصم مسبقة الدفع ذات القيود المحدودة تحويلات نقدية، وليست خدمات مقدمة من قبل حكومة.	تم استبعاد عبارة (المنتجات الكحولية و) للمواءمة مع بيئة المملكة والاكتفاء بمثال (منتجات التبغ).

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
AG12. Where a beneficiary has not previously satisfied the eligibility criteria for the next payment, or there has been a break in satisfying the eligibility criteria, a liability is recognized at the point that the eligibility criteria for the next payment are first satisfied or when all the eligibility criteria are satisfied again. Examples may include: (a) Reaching retirement age (in the case of a retirement pension); (b) The death of a partner (in the case of a survivor benefit); (c) Becoming unemployed (in the case of an unemployment benefit without a waiting period); and (d) Being unemployed for a specified period (in the case of an unemployment benefit with a waiting period). An entity will recognize a liability where beneficiaries satisfy the eligibility criteria (to receive a social benefit payment) at, or prior to, the reporting date. Where a beneficiary satisfies the eligibility criteria for a social benefit payment prior to the	فقرة إرشادات التطبيق 12. إذا كان المستفيد لم يسبق له أن استوفى شروط الأهلية للدفعة التالية، أو كان هناك انقطاع في استيفاء شروط الأهلية، يُثبت التزام عند النقطة التي تُستوفى فيها للمرة الأولى شروط الأهلية للدفعة التالية، أو عندما تُستوفى جميع شروط الأهلية مجدداً. وقد تتضمن الأمثلة على ذلك: أ. بلوغ سن التقاعد (في حالة معاش التقاعد)؛ و ب. وفاة العائل (في حالة منفعة المعال/المعالين)؛ و ج. أن يصبح الفرد عاطلاً عن العمل (في حالة منفعة التعطل عن العمل بدون فترة انتظار)؛ و د. أن يكون الفرد عاطلاً عن العمل لفترة محددة (في حالة منفعة تعطل عن العمل ذات فترة انتظار). سوف تثبت الجهة التزاماً إذا استوفى المستفيدون شروط الأهلية (لتلقي دفعة منفعة اجتماعية) في تاريخ القوائم المالية، أو قبله. إذا استوفى المستفيد شروط الأهلية لدفعة منفعة اجتماعية قبل النقطة التي سيتم فيها سداد دفعة المنفعة الاجتماعية التالية، ولكن بعد تاريخ القوائم المالية، لا يُثبت التزام، حيث لا يوجد واجب حالي كما في تاريخ القوائم المالية.	تم استبدال عبارة (ووفاة الشريك (في حالة منفعة الوريث)) في الفقرة (ب) بعبارة (ووفاة العائل (في حالة منفعة المعال/المعالين)) للمواءمة مع بيئة المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
point at which the next social benefit payment will be made, but after the reporting date, no liability is recognized, as there is no present obligation as at the reporting date.		

3. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	الهدف	Objective
	1. هدف هذا المعيار هو تحسين الملاءمة والتعبير الموثوق وقابلية المقارنة للمعلومات التي تقدمها الجهة المعدة للقوائم المالية في قوائمها المالية عن المنافع الاجتماعية كما هي معرفة في هذا المعيار. يتعين أن تساعد المعلومات المقدمة مستخدمي القوائم المالية والتقارير المالية ذات الغرض العام على تقويم: أ. طبيعة هذه المنافع الاجتماعية التي تقدمها الجهة؛ و ب. السمات الرئيسية لعمل خطط المنافع الاجتماعية تلك؛ و ج. أثر هذه المنافع الاجتماعية على الأداء المالي، والمركز المالي، والتدفقات النقدية للجهة.	1. The objective of this Standard is to improve the relevance, faithful representativeness and comparability of the information that a reporting entity provides in its financial statements about social benefits as defined in this Standard. The information provided should help users of the financial statements and general purpose financial reports assess: (a) The nature of such social benefits provided by the entity; (b) The key features of the operation of those social benefit schemes; and (c) The impact of such social benefits provided on the entity's financial performance, financial position and cash flows.
	2. ولتحقيق ذلك، يضع هذا المعيار مبادئ ومتطلبات بشأن: أ. إثبات المصروفات والالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية؛ و ب. قياس المصروفات والالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية؛ و ج. عرض المعلومات عن المنافع الاجتماعية في القوائم المالية؛ و د. تحديد ماهية المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقويم طبيعة المنافع الاجتماعية المقدمة من قبل الجهة المعدة للقوائم المالية وآثارها المالية.	2. To accomplish that, this IPSAS establishes principles and requirements for: (a) Recognizing expenses and liabilities for social benefits; (b) Measuring expenses and liabilities for social benefits; (c) Presenting information about social benefits in the financial statements; and

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
(d) Determining what information to disclose to enable users of the financial statements to evaluate the nature and financial effects of the social benefits provided by the reporting entity.		
Scope	النطاق	
3. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for social benefits.	3. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المنافع الاجتماعية.	
4. This Standard applies to a transaction that meets the definition of a social benefit. This Standard does not apply to cash transfers that are accounted for in accordance with other Standards: (a) Financial instruments that are within the scope of IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> (or IPSAS 29, <i>Financial Instruments: Recognition and Measurement</i> prior to an entity adopting IPSAS 41); (b) Employee benefits that are within the scope of IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> ; and (c) Insurance contracts that are within the scope of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts. Paragraphs AG1–AG3 provide additional guidance on the scope of this Standard.	4. ينطبق هذا المعيار على المعاملة التي تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية. لا ينطبق هذا المعيار على التحويلات النقدية التي تتم المحاسبة عنها وفقا لمعايير أخرى: أ. الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> (أو معيار 29، <i>الأدوات المالية: الإثبات والقياس</i> قبل تبني الجهة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و ب. منافع الموظفين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i> ؛ و ج. عقود التأمين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين. توفر الفقرات 1-3 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول نطاق هذا المعيار.	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	4أ. لا تُعد الخدمات الجماعية والخدمات الفردية (كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i>) منافع اجتماعية. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 19 إرشادات حول تحديد ما إذا كان ينشأ مخصص عن هذه المعاملات.	4A. Collective services and individual services (as defined in IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i>) are not social benefits. Guidance on determining whether a provision arises for these transactions is provided in IPSAS 19.
	تعريفات	Definitions
	5. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>المنافع الاجتماعية</u> هي تحويلات نقدية تُقدم: أ. إلى أفراد محددين و/أو أسر محددة، ممن يستوفون شروط أهلية؛ ب. للتخفيف من تأثير المخاطر الاجتماعية؛ و ج. معالجة احتياجات المجتمع ككل. توفر الفقرات 4-8 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول هذا التعريف. <u>المخاطر الاجتماعية</u> هي أحداث أو ظروف: أ. تتعلق بخصائص الأفراد و/أو الأسر - على سبيل المثال، العمر والصحة والفقر وحالة التوظيف؛ و ب. قد تؤثر سلباً على رفاهية أفراد و/أو أسر، إما من خلال فرض مطالب إضافية على مواردهم أو من خلال تخفيض دخلهم. توفر الفقرات 9-10 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول ما تشمله المخاطر الاجتماعية.	5. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Social benefits</u> are cash transfers provided to: (a) Specific individuals and/or households who meet eligibility criteria; (b) Mitigate the effect of social risks; and (c) Address the needs of society as a whole. Paragraphs AG4–AG8 provide additional guidance on this definition. <u>Social risks</u> are events or circumstances that: (a) Relate to the characteristics of individuals and/or households – for example, age, health, poverty and employment status; and

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
(b) May adversely affect the welfare of individuals and/or households, either by imposing additional demands on their resources or by reducing their income. Paragraphs AG9–AG10 provide additional guidance on what is encompassed by social risks.		
General Approach	المنهج العام	
Recognition of a Liability for a Social Benefit Scheme	إثبات التزام عن خطة منافع اجتماعية	
6. An entity shall recognize a liability for a social benefit scheme when: (a) The entity has a present obligation for an outflow of resources that results from a past event; and (b) The present obligation can be measured in a way that achieves the qualitative characteristics and takes account of constraints on information in general purpose financial reports as set out in the <i>Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities</i>.	6. يجب على الجهة أن تُثبت التزاما عن خطة منافع اجتماعية عندما: أ. يكون على الجهة واجب حالي بتدفق خارج للموارد ويكون هذا الواجب ناتج عن حدث سابق؛ و ب. يمكن قياس الواجب الحالي بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ في الحسبان القيود على المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات الغرض العام كما هي محددة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام.	
Outflow of Resources	التدفق الخارج للموارد	
7. A liability must involve an outflow of resources from the entity for it to be settled. An obligation that can be settled without an outflow of resources from the entity is not a liability.	7. يجب أن ينطوي الالتزام على تدفق خارج للموارد من الجهة لكي تتم تسويته. الواجب الذي يمكن تسويته دون تدفق خارج للموارد من الجهة لا يُعد التزاما.	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
8. There may be uncertainty associated with the measurement of the liability. The use of estimates is an essential part of the accrual basis of accounting. Uncertainty regarding the outflow of resources does not prevent the recognition of a liability unless the level of uncertainty is so large that the qualitative characteristics of relevance and faithful representativeness cannot be met. Where the level of uncertainty does not prevent the recognition of a liability, it is taken into account when measuring the liability.	8. قد يكون هناك عدم تأكد مرتبط بقياس الالتزام. يُعد استخدام التقديرات جزءاً أساسياً من أساس الاستحقاق المحاسبي. إن عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفق الخارج للموارد لا يمنع إثبات التزام ما لم يكن مستوى عدم التأكد كبيراً جداً بحيث لا يمكن استيفاء الخصائص النوعية المتمثلة في الملاءمة والتعبير الموثوق. إذا كان مستوى عدم التأكد لا يمنع إثبات التزام، فإنه يؤخذ في الحسبان عند قياس الالتزام.	
Past Event	الحدث السابق	
9. The past event that gives rise to a liability for a social benefit scheme is the satisfaction by each beneficiary of all eligibility criteria to receive a social benefit payment. The satisfaction of eligibility criteria for each social benefit payment is a separate past event. Paragraphs AG11–AG14 provide additional guidance on the recognition of a liability.	9. الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء التزام عن خطة منافع اجتماعية هو استيفاء كل مستفيد لجميع شروط الأهلية لتلقي دفعة منافع اجتماعية. يُعد استيفاء شروط الأهلية لكل دفعة منافع اجتماعية حدثاً سابقاً منفصلاً. توفر الفقرات 11-14 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول إثبات الالتزام.	
Recognition of an Expense for a Social Benefit Scheme	إثبات مصروف عن خطة منافع اجتماعية	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
10. An entity shall recognize an expense for a social benefit scheme at the same point that it recognizes a liability.	10. يجب على الجهة أن تُثبت مصروفاً عن خطة منافع اجتماعية في الوقت نفسه الذي تُثبت فيه التزاماً.	
11. An entity shall not recognize an expense for a social benefit scheme where a social benefit payment is made prior to all eligibility criteria for the next payment being satisfied. Rather, an entity shall recognize a payment in advance as an asset in the statement of financial position, unless the amount becomes irrecoverable, in which case it shall recognize an expense.	11. يجب على الجهة ألا تُثبت مصروفاً عن خطة منافع اجتماعية إذا كانت دفعة المنافع الاجتماعية تُسدد قبل أن تُستوفى شروط الأهلية للدفعة التالية. وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة أن تُثبت دفعة مقدمة على أنها أصل في قائمة المركز المالي، ما لم يصبح المبلغ غير قابل للرد، وفي هذه الحالة يجب عليها أن تُثبت مصروفاً.	
Measurement of a Liability for a Social Benefit Scheme	قياس التزام عن خطة منافع اجتماعية	
<i>Initial Measurement of the Liability</i>	<i>القياس الأولي للالتزام</i>	
12. An entity shall measure the liability for a social benefit scheme at the best estimate of the costs (i.e., the social benefit payments) that the entity will incur in fulfilling the present obligations represented by the liability. IPSAS 46, <i>Measurement</i> , provides guidance on measuring liabilities at cost of fulfillment.	12. يجب على الجهة أن تقيس الالتزام عن خطة منافع اجتماعية بأفضل تقدير للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستتكبدها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> إرشادات بشأن قياس الالتزامات بتكلفة الوفاء.	
13. An entity's best estimate of the costs (i.e., the social benefit payments) that the entity will make takes into account the possible effect of subsequent events on those social benefit payments.	13. إن أفضل تقدير لتكاليف الجهة (أي مدفوعات المنافع الاجتماعية) التي ستقوم بها الجهة يأخذ في الحسبان التأثير الممكن للأحداث اللاحقة على دفعات المنافع الاجتماعية تلك.	
14. When the liability in respect of a social benefit scheme is not expected to be settled before twelve months after the end of the	14. عندما لا يُتوقع أن تتم تسوية الالتزام المتعلق بخطة منافع اجتماعية قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يُثبت فيها الالتزام (أي	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لن تُسدد دفعة المنافع الاجتماعية التالية لأكثر من اثني عشر شهراً، يجب أن يُخصم الالتزام باستخدام معدل الخصم المحدد في الفقرة 19.	reporting period in which the liability is recognized (i.e., the next social benefit payment will not be made for more than twelve months), the liability shall be discounted using the discount rate specified in paragraph 19.
	15. توفر الفقرات 15-18 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول قياس الالتزام.	15. Paragraphs AG15–AG18 provide additional guidance on measuring the liability.
	القياس اللاحق	Subsequent Measurement
	16. يجب أن يُخفّض الالتزام عن خطة المنافع الاجتماعية كلما سُددت دفعات المنافع الاجتماعية. يُثبت أي فرق بين تكلفة سداد دفعات المنافع الاجتماعية والقيمة الدفترية للالتزام المتعلق بخطة المنافع الاجتماعية في الفائض أو العجز في الفترة التي تتم فيها تسوية الالتزام.	16. The liability for a social benefit scheme shall be reduced as social benefit payments are made. Any difference between the cost of making the social benefit payments and the carrying amount of the liability in respect of the social benefit scheme is recognized in surplus or deficit in the period in which the liability is settled.
	17. إذا خُصم الالتزام وفقاً للفقرة 14، يُزاد الالتزام ويُثبت مصروف فائدة في كل فترة قوائم مالية إلى أن تتم تسوية الالتزام، وذلك لعكس استنفاد الخصم.	17. Where a liability is discounted in accordance with paragraph 14, the liability is increased and interest expense recognized in each reporting period until the liability is settled, to reflect the unwinding of the discount.
	18. إذا كان الالتزام لم تتم تسويته بعد، فيجب أن يُراجع الالتزام في كل تاريخ قوائم مالية، وأن يُعدل ليعكس التقدير الأفضل الحالي للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستكبدها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام.	18. Where a liability has yet to be settled, the liability shall be reviewed at each reporting date, and adjusted to reflect the current best estimate of the costs (i.e., the social benefit payments) that the entity will incur in fulfilling the present obligations represented by the liability.
	معدل الخصم	Discount Rate

نص ورقيم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
19. The rate used to discount a liability in respect of a social benefit scheme shall reflect the time value of money. The currency and term of the financial instrument selected to reflect the time value of money shall be consistent with the currency and estimated term of the social benefit liability.	19. إن المعدل المستخدم في خصم التزام يتعلق بخطة منافع اجتماعية يجب أن يعكس القيمة الزمنية للنقود. إن عملة وأجل الأداة المالية المختارة لعكس القيمة الزمنية للنقود يجب أن يكونا متسقين مع عملة التزام المنافع الاجتماعية وأجله المقدر.	
20. Paragraph AG18 provides additional guidance on the discount rate to be used.	20. توفر الفقرة 18 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معدل الخصم الذي يتعين استخدامه.	
Measurement of an Expense for a Social Benefit Scheme	قياس مصروف عن خطة منافع اجتماعية	
21. An entity shall initially measure the expense for a social benefit scheme at an amount equivalent to the amount of the liability measured in accordance with paragraph 12. Where the entity makes a social benefit payment prior to all eligibility criteria for the next payment being satisfied, it shall measure the payment in advance or expense recognized in accordance with paragraph 11 at the amount of the cash transferred.	21. يجب على الجهة أن تقيس المصروف عن خطة المنافع الاجتماعية - أولياً - بمبلغ مساو لمبلغ الالتزام المقاس وفقاً للفقرة 12. إذا كانت الجهة تُسدد دفعة منافع اجتماعية قبل أن تُستوفى جميع شروط الأهلية للدفعة التالية، فيجب عليها أن تقيس الدفعة المقدمة المثبتة - أو المصروف المثبت - وفقاً للفقرة 11 بمبلغ النقد المحول.	
Disclosure	الإفصاح	
22. The objective of the disclosures under the general approach, together with the information provided in the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity and statement of cash flows, is for entities to give users of the financial statements a basis to assess the effect that social benefits may have on the financial position,	22. الهدف من الإفصاحات بموجب المنهج العام، مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هو أن توفر الجهة لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم ما قد يكون للمنافع الاجتماعية من أثر على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. تحدد الفقرات 23-25 متطلبات حول كيفية تحقيق هذا الهدف.	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
financial performance and cash flows of the entity. Paragraphs 23–25 specify requirements on how to meet this objective.		
23. An entity shall disclose information that: (a) Explains the characteristics of its social benefit schemes; and (b) Explains the demographic, economic and other external factors that may affect its social benefit schemes.	23. يجب على الجهة أن تُفصح عن معلومات: أ. توضح خصائص خطط المنافع الاجتماعية للجهة؛ و ب. توضح العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى التي قد تؤثر على خطط المنافع الاجتماعية للجهة.	
24. To meet the requirements of paragraph 23, an entity shall disclose: (a) Information about the characteristics of its social benefit schemes, including: (i) The nature of the social benefits provided by the schemes (for example, retirement benefits, unemployment benefits, child benefits). (ii) Key features of the social benefit schemes, such as a description of the legislative framework governing the schemes, a summary of the main eligibility criteria that must be satisfied to receive the social benefits, and a statement about how additional information about the scheme can be obtained. (iii) A description of how the schemes are funded, including whether the funding for the schemes is	24. لتلبية متطلبات الفقرة 23، يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. معلومات عن خصائص خطط المنافع الاجتماعية للجهة، بما في ذلك: 1. طبيعة المنافع الاجتماعية التي تقدمها الخطط (على سبيل المثال، منافع تقاعد، منافع تعطل عن العمل، منافع الطفل). 2. السمات الرئيسية لخطط المنافع الاجتماعية، مثل وصف للإطار التشريعي الذي يحكم الخطة، وملخصاً لشروط الأهلية الرئيسية التي يجب استيفاؤها لتلقي المنافع الاجتماعية، وبيان عن كيفية الحصول على معلومات إضافية عن الخطة. 3. وصف لكيفية تمويل الخطط، بما في ذلك ما إذا كان تمويل الخطط يُوفر عن طريق اعتماد في الموازنة، أو عن طريق تحويل من جهة قطاع عام أخرى، أو عن طريق وسائل أخرى. إذا كانت خطة تمويل (سواء كلياً أو جزئياً) من خلال مساهمات اجتماعية، فيجب على الجهة أن تُقدم: ب. توضح العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى التي قد تؤثر على خطط المنافع الاجتماعية للجهة.	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
provided by means of a budget appropriation, a transfer from another public sector entity, or by other means. If a scheme is funded (whether in full or in part) by social contributions, the entity shall provide: a. A cross reference to the location of information about those social contributions and any dedicated assets (where this information is included in the entity's financial statements); or b. A statement regarding the availability of information on those social contributions and any dedicated assets in another entity's financial statements and how that information can be obtained. (iv) A description of the key demographic, economic and other external factors that influence the level of expenditure under the social benefit schemes. This description may be presented in aggregate where the same demographic, economic and other external factors impact a number of social benefit schemes in a similar manner. (b) The total expenditure on social benefits recognized in the statement of financial performance, analyzed by social benefit scheme.	ب. إشارة مرجعية إلى موقع المعلومات عن تلك المساهمات الاجتماعية وأي أصول مخصصة (إذا كانت هذه المعلومات مُضمنة في القوائم المالية للجهة)؛ أو ج. بيان بشأن توافر المعلومات عن تلك المساهمات الاجتماعية وأي أصول مخصصة في قوائم مالية لجهة أخرى وكيفية الحصول على تلك المعلومات. 4. وصف للعوامل الديموغرافية الرئيسية والعوامل الاقتصادية الرئيسية والعوامل الخارجية الرئيسية الأخرى التي تؤثر على مستوى الإنفاق بموجب خطط المنافع الاجتماعية. يجوز عرض هذا الوصف بشكل مجمع إذا كانت نفس العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى تؤثر على عدد من خطط المنافع الاجتماعية على نحو مماثل. ب. مجموع الإنفاق على المنافع الاجتماعية المُثبت في قائمة الأداء المالي، مطلقاً بحيث يظهر مجموع الإنفاق لكل خطة منافع اجتماعية. ج. وصف لأي تعديلات مهمة أجريت خلال فترة القوائم المالية على خطط المنافع الاجتماعية، مع وصف للأثر المتوقع للتعديلات. تتضمن التعديلات على خطة المنافع الاجتماعية، ولكنها لا تقتصر على: 1. التغييرات في مستوى المنافع الاجتماعية المقدمة؛ و 2. التغييرات في شروط الأهلية، بما في ذلك الأفراد و/أو الأسر المشمولين بخطة المنافع الاجتماعية.	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
(c) A description of any significant amendments to the social benefit schemes made during the reporting period, along with a description of the expected effect of the amendments. Amendments to a social benefit scheme include, but are not limited to: (i) Changes to the level of social benefits provided; and (ii) Changes to the eligibility criteria, including the individuals and/or households covered by the social benefit scheme. In making the disclosures required by this paragraph, an entity shall have regard to the requirements of paragraphs 45–47 of IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i>, which provide guidance on materiality and aggregation.	عند إجراء الإفصاحات التي تتطلبها هذه الفقرة، يجب على الجهة أن تراعي متطلبات الفقرات 45-47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i>، والتي توفر إرشادات حول الأهمية النسبية والتجميع.	
25. If a social benefit scheme satisfies the criteria in paragraph 28 to permit the use of the insurance approach, a statement to that effect.	25. إذا استوفت خطة منافع اجتماعية الضوابط الواردة في الفقرة 28 للسماح باستخدام منهج التأمين، فيجب على الجهة أن تفصح عن تلك الحقيقة.	أضيفت عبارة (فيجب أن تفصح الجهة عن) لأن الجملة الواردة في النص الإنجليزي غير مكتملة.
Insurance Approach	منهج التأمين	
Recognition and Measurement	الإثبات والقياس	
26. Where a social benefit scheme satisfies the criteria in paragraph 28, an entity is permitted, but not required, to recognize and measure the assets, liabilities, revenue and expenses associated with that social benefit scheme by applying, by analogy, the	26. إذا استوفت خطة منافع اجتماعية الضوابط الواردة في الفقرة 28، يُسمح للجهة، ولكنها ليست مطلوبة، بأن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بتلك الخطة من خلال أن تطبق -	

نص ورقيم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
requirements of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts¹. Paragraph AG19 provides additional guidance on the accounting standards dealing with insurance contracts that may be applied, by analogy, in accounting for social benefits. 1 In the insurance approach section of this Standard, the term "the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts" refers to IFRS 17, <i>Insurance Contracts</i> and national standards that have adopted substantially the same principles as IFRS 17.	بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين¹. توفر الفقرة 19 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معايير المحاسبة التي تتناول عقود التأمين والتي يجوز تطبيقها - بالقياس - في المحاسبة عن المنافع الاجتماعية. 1 في قسم منهج التأمين من هذا المعيار، يشير مصطلح "معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 17، <i>عقود التأمين</i> والمعايير الوطنية التي تبنت تقريباً نفس مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 17.	
27. Where an entity elects not to apply by analogy the requirements of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts, the entity shall recognize and measure the liabilities and expenses associated with that social benefit scheme, and include disclosures in the financial statements, in accordance with paragraphs 6–25 of this Standard.	27. إذا اختارت الجهة ألا تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين، فيجب على الجهة أن تُثبت وتقيس الالتزامات والمصروفات المرتبطة بخطة المنافع الاجتماعية، وأن تُضمن إفصاحات في القوائم المالية، وفقاً للفقرات 6-25 من هذا المعيار.	
28. An entity may recognize and measure the assets, liabilities, revenue and expenses associated with a social benefit scheme by applying, by analogy, the requirements of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts where: (a) The social benefit scheme is intended to be fully funded from contributions; and	28. يجوز للجهة أن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تُطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا: أ. كانت خطة المنافع الاجتماعية يُعتمد تمويلها كلياً من المساهمات؛ 9	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	ب. يوجد دليل على أن الجهة تدير الخطة بالطريقة نفسها التي يتبعها مُصدر عقود تأمين، بما في ذلك تقويم الأداء المالي والمركز المالي للخطة على أساس منتظم. توفر الفقرات 20-25 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول تحديد ما إذا كانت هذه الضوابط قد تم استيفائها.	(b) There is evidence that the entity manages the scheme in the same way as an issuer of insurance contracts, including assessing the financial performance and financial position of the scheme on a regular basis. Paragraphs AG20–AG25 provide additional guidance on determining whether these criteria have been satisfied.
	الإفصاح	Disclosure
	29. الهدف من الإفصاحات بموجب منهج التأمين، مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هو أن توفر الجهات لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم ما قد يكون للمنافع الاجتماعية من أثر على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. تحدد الفقرتان 30 و 31 متطلبات حول كيفية تحقيق هذا الهدف.	29. The objective of the disclosures under the insurance approach, together with the information provided in the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/ equity and statement of cash flows, is for entities to give users of the financial statements a basis to assess the effect that social benefits may have on the financial position, financial performance and cash flows of the entity. Paragraphs 30 and 31 specify requirements on how to meet this objective.
	30. إذا كانت الجهة تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين، فيجب على الجهة أن تفصح عن: أ. الأساس الذي تم بناء عليه تحديد أن منهج التأمين مناسب؛ و ب. المعلومات التي يطلبها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذو الصلة الذي يتناول عقود التأمين؛ و	30. Where an entity recognizes and measures the assets, liabilities, revenue and expenses associated with a social benefit scheme by applying, by analogy, the requirements of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts, the entity shall disclose: (a) The basis for determining that the insurance approach is appropriate;

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	ج. أية معلومات إضافية تتطلبها الفقرة 31 من هذا المعيار.	(b) The information required by the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts; and (c) Any additional information required by paragraph 31 of this Standard.
	31. لتلبية متطلبات الفقرة 30(ج) من هذا المعيار، يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. معلومات عن خصائص خطة المنافع الاجتماعية، بما في ذلك: 1. طبيعة المنافع الاجتماعية التي تقدمها الخطة (على سبيل المثال، منافع تقاعد، منافع تعطل عن العمل، منافع الطفل)؛ و 2. السمات الرئيسية لخطة المنافع الاجتماعية، مثل وصف للإطار التشريعي الذي يحكم الخطة، وملخصاً لشروط الأهلية الرئيسية التي يجب استيفاؤها لتلقي المنافع الاجتماعية، وبيان عن كيفية الحصول على معلومات إضافية عن الخطة؛ و ب. وصف لأي تعديلات مهمة أجريت خلال فترة القوائم المالية على خطط المنافع الاجتماعية، مع وصف للأثر المتوقع للتعديلات، تتضمن التعديلات على خطة المنافع الاجتماعية، ولكنها لا تقتصر على: 1. التغييرات في مستوى المنافع الاجتماعية المقدمة؛ و 2. التغييرات في شروط الأهلية، بما في ذلك الأفراد و/أو الأسر المشمولين بخطة المنافع الاجتماعية.	31. To meet the requirements of paragraph 30(c) of this Standard, an entity shall disclose: (a) Information about the characteristics of its social benefit schemes, including: (i) The nature of the social benefits provided by the schemes (for example, retirement benefits, unemployment benefits, child benefits); and (ii) Key features of the social benefit schemes, such as a description of the legislative framework governing the scheme, a summary of the main eligibility criteria that must be satisfied to receive the social benefit, and a statement about how additional information about the scheme can be obtained; and (b) A description of any significant amendments to the social benefit schemes made during the reporting period, along with a description of the expected effect of the

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	عند إجراء الإفصاحات التي تتطلبها هذه الفقرة، يجب على الجهة أن تراعي متطلبات الفقرات 45-47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، والتي توفر إرشادات حول الأهمية النسبية والتجميع.	amendments. Amendments to a social benefit scheme include, but are not limited to: (i) Changes to the level of social benefits provided; and (ii) Changes to the eligibility criteria, including the individuals and/or households covered by the social benefit scheme. In making the disclosures required by this paragraph, an entity shall have regard to the requirements of paragraphs 45–47 of IPSAS 1, which provide guidance on materiality and aggregation.
	التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة	Reporting on the Long-Term Sustainability of an Entity's Finances
	32. تُشجّع الجهات ذات المنافع الاجتماعية على إعداد تقارير مالية ذات غرض عام تقدم معلومات حول الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة، ولكنها ليست مُطالبة بالقيام بذلك. توفر إرشادات الممارسات الموصى بها 1، <i>التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة</i> ، إرشادات حول إعداد مثل هذه التقارير.	32. Entities with social benefits are encouraged, but not required, to prepare general purpose financial reports that provide information on the long-term sustainability of the entity's finances. Recommended Practice Guideline (RPG) 1, <i>Reporting on the Long-Term Sustainability of an Entity's Finances</i>, provides guidance on the preparation of such reports.
	أحكام انتقالية	Transitional Provisions
	المنهج العام	General Approach
	33. عند المحاسبة عن خطة المنافع الاجتماعية التي تُثبت وتُقاس ويُفصّل عنها وفقاً للمنهج العام (انظر الفقرات 6-25)، يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> .	33. In accounting for a social benefit scheme that is recognized and measured, and about which disclosures are made, in accordance with the general approach (see paragraphs 6–25), an entity shall apply this Standard retrospectively, in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	منهج التأمين	Insurance Approach
	34. يجب على الجهة أن تُطبق الأحكام الانتقالية في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين عند المحاسبة عن خطة المنافع الاجتماعية التي تُثبت وتُقاس ويُفصح عنها وفقاً لمنهج التأمين (انظر الفقرات 26-31).	34. An entity shall apply the transitional provisions in the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts in accounting for a social benefit scheme that is recognized and measured, and about which disclosures are made, in accordance with the insurance approach (see paragraphs 26–31).
	تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	35. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	35. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier adoption is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2022, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة	35أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 42].	35A. Paragraph 4A was added by <i>Collective and Individual Services</i> (Amendments to IPSAS 19). An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	35ب. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرة 12 وفقرة إرشادات التطبيق 17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأُكبر. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	35B. Paragraphs 12 and AG17 were amended by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.
	36. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	36. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSAS.

4. ملحق (أ): إرشادات التطبيق

التعديلات المقترحة وأسبابها	ملحق 1 إرشادات التطبيق	Appendix A Application Guidance
	يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	<i>This Appendix is an integral part of IPSAS 42</i>
	النطاق (انظر الفقرتين 3-4)	Scope (see paragraphs 3–4)
	1. يُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المعاملات والواجبات التي تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية الوارد في الفقرة 5 من هذا المعيار. لا يعالج هذا المعيار المعاملات التي تعالجها معايير محاسبة للقطاع العام أخرى، مثل معاشات الموظفين (والتي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i>) والقروض الميسرة مثل القروض الطلابية (والتي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>) (أو معيار المحاسبة للقطاع العام 29، <i>الأدوات المالية: الإثبات والقياس</i> قبل أن تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 41)).	AG1. This Standard is applied in accounting for transactions and obligations that meet the definition of a social benefit in paragraph 5 of this Standard. This Standard does not address transactions that are addressed in other IPSAS, such as employee pensions (which are accounted for in accordance with IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i>) and concessionary loans such as student loans (which are accounted for in accordance with IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> (or IPSAS 29, <i>Financial Instruments: Recognition and Measurement</i> prior to an entity adopting IPSAS 41)).
	2. وبالمثل، لا ينطبق هذا المعيار على عقود التأمين، حتى إذا كانت المخاطر التي يغطيها عقد التأمين هي مخاطر اجتماعية كما هي معرفة في الفقرة 5 من هذا المعيار. تتم المحاسبة عن عقود التأمين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين.	AG2. Similarly, this Standard does not apply to insurance contracts, even if the risk covered by the insurance contract is a social risk as defined in paragraph 5 of this Standard. Insurance contracts are accounted for in accordance with the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts.
	3. لا ينطبق هذا المعيار على الخدمات الجماعية والفردية. يتضمن تعريف المنافع الاجتماعية فقط التحويلات النقدية، وليس تقديم	AG3. This Standard does not apply to collective and individual services. The definition of social benefits only includes cash transfers, not

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
the provision of services. This Standard does not apply to cash transfers to individuals and households that do not address social risks, for example emergency relief.	الخدمات. لا ينطبق هذا المعيار على تحويلات نقدية إلى أفراد وأسر لا تعالج مخاطر اجتماعية، على سبيل المثال الإغاثة في حالات الطوارئ.	
Definitions (see paragraph 5)	تعريفات (انظر الفقرة 5)	
<i>Guidance on the Definition of Social Benefits</i>	<i>إرشادات حول تعريف المنافع الاجتماعية</i>	
AG4. Social benefits are cash transfers (including transfers in the form of cash equivalents, for example pre-paid debit cards) provided to individuals and/or households. Services provided by a public sector entity are not social benefits. In some jurisdictions, a public sector entity may provide vouchers that allow individuals and/or households to access services, or may reimburse individuals and/or households for costs incurred in accessing services. The economic substance of these transactions is that the public sector entity is paying for the provision of the services; such transactions do not, therefore, meet the definition of a social benefit. Where a public sector entity provides vouchers or reimbursements, the individual and/or household has no discretion over the use of the benefit. By contrast, social benefits provide cash transfers that may be used indistinguishably from income coming from other sources.	4. المنافع الاجتماعية هي تحويلات نقدية (بما في ذلك التحويلات في شكل مُعادلّات نقد، على سبيل المثال بطاقات الخصم مسبقة الدفع) مقدمة لأفراد و/أو أسر. الخدمات التي تقدمها جهة قطاع عام لا تُعد منافع اجتماعية. في بعض الدول، قد تقدم جهة قطاع عام قسائم تسمح لأفراد و/أو أسر بالحصول على خدمات، أو قد تعوض أفراد و/أو أسر عن تكاليف متكبدة في الحصول على خدمات. الجوهر الاقتصادي لهذه المعاملات هو أن جهة القطاع العام تدفع مقابل تقديم الخدمات؛ وبالتالي، فإن مثل هذه المعاملات لا تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية. إذا كانت جهة قطاع عام تقدم قسائم أو تعويضات، فإنه لا يكون للفرد و/أو الأسرة حرية الاختيار بشأن استخدام المنفعة. وعلى العكس من ذلك، توفر المنافع الاجتماعية تحويلات نقدية يمكن استخدامها بشكل لا يمكن تمييزه عن الدخل الآتي من مصادر أخرى.	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
AG5. Some jurisdictions may provide cash transfers in the form of cash equivalents that have limited restrictions on the use of the cash transfer. For example, a government may provide a pre-paid debit card that can be used to purchase any item except alcohol and tobacco products. Such limited restrictions do not contravene the principle that social benefits provide cash transfers that may be used indistinguishably from income coming from other sources. Pre-paid debit cards with limited restrictions are cash transfers, not the provision of services by a government.	5. قد تقدم بعض الدول تحويلات نقدية في شكل معادلات نقد لها قيود محدودة على استخدام التحويل النقدي. على سبيل المثال، قد تقدم حكومة بطاقة خصم مسبقة الدفع يمكن استخدامها لشراء أي صنف باستثناء منتجات التبغ. لا تتعارض مثل هذه القيود المحدودة مع مبدأ أن المنافع الاجتماعية توفر تحويلات نقدية يمكن استخدامها بشكل لا يمكن تمييزه عن الدخل الآتي من مصادر أخرى. تُعد بطاقات الخصم مسبقة الدفع ذات القيود المحدودة تحويلات نقدية، وليست خدمات مقدمة من قبل حكومة.	تم استبعاد عبارة (المنتجات الكحولية و) للمواءمة مع بيئة المملكة والاكتفاء بمثال (منتجات التبغ).
AG6. Social benefits are only provided when eligibility criteria to receive a social benefit payment when it is next paid are met. For example, a government may provide unemployment benefits to ensure that the needs of those whose income during periods of unemployment would otherwise be insufficient are met. Although the unemployment benefit scheme potentially covers the population as a whole, unemployment benefits are only paid to those who are unemployed, i.e. those who meet the eligibility criteria. In some cases, eligibility criteria may relate to citizenship or residence, for example where a public sector entity pays a universal basic income to all adult residents.	6. تُقدّم المنافع الاجتماعية فقط عندما تُستوفى شروط الأهلية لتلقي دفعة منفعة اجتماعية عند دفعها في المرة القادمة. على سبيل المثال، قد تُقدّم حكومة منافع تعطل عن العمل لضمان تلبية احتياجات أولئك الذين لن يكون دخلهم خلال فترات التعطل عن العمل كافياً لتلبيتها. على الرغم من أن خطة منافع التعطل عن العمل تغطي - احتمالاً - المجتمع ككل، فإن منافع التعطل عن العمل تُدفع فقط للعاطلين عن العمل، أي أولئك الذين يستوفون شروط الأهلية. في بعض الحالات، قد تتعلق شروط الأهلية بالجنسية أو الإقامة، على سبيل المثال عندما تدفع جهة قطاع عام دخلاً أساسياً شاملاً لجميع المقيمين البالغين.	
AG7. The assessment of whether a benefit is provided to mitigate the effect of social risks is made by reference to society as a whole;	7. يُجرى تقويم ما إذا كانت المنفعة تُقدم للتخفيف من تأثير مخاطر اجتماعية بالنسبة للمجتمع ككل؛ فلا يلزم أن تخفف المنفعة أثر	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
the benefit does not need to mitigate the effect of social risks for each recipient. An example is where a government pays a retirement pension to all those over a certain age, regardless of income or wealth, to ensure that the needs of those whose income after retirement would otherwise be insufficient are met. Such benefits satisfy the definition criteria that they are provided to mitigate the effect of social risks.	المخاطر الاجتماعية لكل متلقي، وأحد الأمثلة على ذلك هو عندما تدفع الحكومة معاشاً تقاعدياً لجميع من تجاوزوا سناً معينة، بغض النظر عن الدخل أو الثروة، لضمان تلبية احتياجات أولئك الذين لن يكون دخلهم بعد التقاعد كافياً لتلبيتها. تستوفي مثل هذه المنافع الضوابط الواردة في التعريف التي تستلزم أنها تُقدم للتخفيف من تأثير مخاطر اجتماعية.	
AG8. Social benefits are organized to ensure that the needs of society as a whole are addressed. This distinguishes them from benefits provided through insurance contracts, which are organized for the benefit of individuals, or groups of individuals. Addressing the needs of society as a whole does not require that each social benefit covers all members of society; in some jurisdictions, social benefits are provided through a range of similar benefits that cover different segments of society. A social benefit that covers a segment of society as part of a wider system of social benefits meets the requirement that it addresses the needs of society as a whole.	8. تُنظم المنافع الاجتماعية لضمان معالجة احتياجات المجتمع ككل، وهذا يميزها عن المنافع المقدمة من خلال عقود التأمين، التي تنظم لمنفعة أفراد، أو مجموعات من الأفراد. لا تتطلب معالجة احتياجات المجتمع ككل أن تغطي كل منفعة اجتماعية جميع أفراد المجتمع؛ في بعض الدول، تُقدّم منافع اجتماعية من خلال نطاق من منافع متماثلة تغطي شرائح مختلفة من المجتمع. إن المنفعة الاجتماعية التي تغطي شريحة من المجتمع كجزء من منظومة أوسع من المنافع الاجتماعية تستوفي المتطلب الذي يستلزم أنها تُعالج احتياجات المجتمع ككل.	
<i>Guidance on the Definition of Social Risks</i>	<i>إرشادات حول تعريف المخاطر الاجتماعية</i>	
AG9. Social risks relate to the characteristics of individuals and/or households—for example, age, health, poverty and employment	9. تتعلق المخاطر الاجتماعية بخصائص الأفراد و/أو الأسر - على سبيل المثال، العمر والصحة والفقر وحالة التوظيف. تتمثل طبيعة	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
status. The nature of a social risk is that it relates directly to the characteristics of an individual and/or household. The condition, event, or circumstance that leads to or contributes to an unplanned or undesired event arises from the characteristics of the individuals and/or households. This distinguishes social risks from other risks, where the condition, event, or circumstance that leads to or contributes to an unplanned or undesired event arises from something other than the characteristics of an individual or household.	المخاطر الاجتماعية في أنها تتعلق مباشرة بخصائص الفرد و/أو الأسر. فالوضع، أو الحدث، أو الظرف الذي يؤدي إلى، أو يساهم في، حدث غير مُخطط له أو غير مرغوب فيه، ينشأ عن خصائص الأفراد و/أو الأسر. هذا يميز المخاطر الاجتماعية عن المخاطر الأخرى، حيث في المخاطر الأخرى ينشأ الوضع أو الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى، أو يساهم في، حدث غير مخطط له أو غير مرغوب فيه عن شيء آخر بخلاف خصائص الفرد أو الأسرة.	
AG10. For example, unemployment benefits are social benefits because the condition, event, or circumstance covered by the unemployment benefit arises from characteristics of the individuals and/or households – in this case a change in an individual's employment status. By contrast, aid provided immediately following an earthquake is not a social benefit. The condition, event, or circumstance that leads to or contributes to an unplanned or undesired event is an active fault line, and the risk is that a possible earthquake causes damage. Because the risk relates to geography rather than individuals and/or households, this risk is not a social risk.	10. على سبيل المثال، منافع التعطل عن العمل هي منافع اجتماعية لأن الوضع أو الحدث أو الظرف الذي تغطيه منفعة التعطل عن العمل ينشأ عن خصائص الأفراد و/أو الأسر - وفي هذه الحالة هو تغير في حالة توظيف فرد. على العكس من ذلك، فإن المساعدة المقدمة فوراً عقب وقوع زلزال ليست منفعة اجتماعية. الوضع أو الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى، أو يساهم في، حدث غير مخطط له أو غير مرغوب فيه، هو خط صدع نشط، والخطر هو أن زلزالاً ممكناً يسبب الأضرار. نظراً لأن الخطر يتعلق بالجغرافيا وليس بالأفراد و/أو بالأسر، فإن هذا الخطر ليس خطراً اجتماعياً.	
General Approach (see paragraphs 6–21)	المنهج العام (انظر الفقرات 6-21)	
Recognition of a Liability for a Social Benefit Scheme	إثبات التزام عن خطة منافع اجتماعية	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
AG11. In accordance with paragraph 9 of this Standard, the past event that gives rise to a liability for a social benefit scheme is the satisfaction by each beneficiary of all eligibility criteria to receive a social benefit payment. Being alive at the point at which the eligibility criteria are required to be satisfied may be an eligibility criterion, whether explicitly stated or implicit. Other ongoing eligibility criteria may be relevant for some social benefit schemes. For example, many unemployment benefits are only payable while the individual remains resident in the jurisdiction; residence is an ongoing eligibility criterion. For a liability to be recognized, a beneficiary must satisfy the eligibility criteria (to receive a social benefit payment) at, or prior to, the reporting date, even if formal validation of the eligibility criteria occurs less frequently.	11. وفقاً للفقرة 9 من هذا المعيار، فإن الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء التزام عن خطة منافع اجتماعية هو أن يستوفي كل مستفيد جميع شروط الأهلية لتلقي دفعة منفعة اجتماعية. أن يكون الفرد حياً عند النقطة التي يُتطلب فيها استيفاء شروط الأهلية قد يكون في حد ذاته أحد شروط الأهلية، سواء كان ذلك منصوحاً عليه صراحة أو ضمناً. قد تنطبق شروط أهلية مستمرة أخرى على بعض خطط المنافع الاجتماعية. على سبيل المثال، العديد من منافع التعطل عن العمل تكون مستحقة الدفع فقط حينما يكون الفرد مقيماً في الدولة؛ في هذه الحالة تعد الإقامة أحد شروط الأهلية المستمرة. لكي يُثبت التزام، يجب أن يستوفي المستفيد شروط الأهلية (لتلقي دفعة منفعة اجتماعية) في تاريخ القوائم المالية، أو قبله، حتى لو كان التحقق الرسمي من شروط الأهلية يحدث بوتيرة أقل.	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
AG12. Where a beneficiary has not previously satisfied the eligibility criteria for the next payment, or there has been a break in satisfying the eligibility criteria, a liability is recognized at the point that the eligibility criteria for the next payment are first satisfied or when all the eligibility criteria are satisfied again. Examples may include: (e) Reaching retirement age (in the case of a retirement pension); (f) The death of a partner (in the case of a survivor benefit); (g) Becoming unemployed (in the case of an unemployment benefit without a waiting period); and (h) Being unemployed for a specified period (in the case of an unemployment benefit with a waiting period). An entity will recognize a liability where beneficiaries satisfy the eligibility criteria (to receive a social benefit payment) at, or prior to, the reporting date. Where a beneficiary satisfies the eligibility criteria for a social benefit payment prior to the point at which the next social benefit payment will be made, but after the reporting date, no liability is recognized, as there is no present obligation as at the reporting date.	12. إذا كان المستفيد لم يسبق له أن استوفى شروط الأهلية للدفعة التالية، أو كان هناك انقطاع في استيفاء شروط الأهلية، يُثبت التزام عند النقطة التي تُستوفى فيها للمرة الأولى شروط الأهلية للدفعة التالية، أو عندما تُستوفى جميع شروط الأهلية مجدداً. وقد تتضمن الأمثلة على ذلك: هـ. بلوغ سن التقاعد (في حالة معاش التقاعد)؛ و و. وفاة العائل (في حالة منفعة المعال/المعالين)؛ و ز. أن يصبح الفرد عاطلاً عن العمل (في حالة منفعة التعطل عن العمل بدون فترة انتظار)؛ و ح. أن يكون الفرد عاطلاً عن العمل لفترة محددة (في حالة منفعة تعطل عن العمل ذات فترة انتظار). سوف تثبت الجهة التزاماً إذا استوفى المستفيدون شروط الأهلية (لتلقي دفعة منفعة اجتماعية) في تاريخ القوائم المالية، أو قبله. إذا استوفى المستفيد شروط الأهلية لدفعة منفعة اجتماعية قبل النقطة التي سيتم فيها سداد دفعة المنفعة الاجتماعية التالية، ولكن بعد تاريخ القوائم المالية، لا يُثبت التزام، حيث لا يوجد واجب حالي كما في تاريخ القوائم المالية.	تم استبدال عبارة (ووفاة الشريك (في حالة منفعة الوريث)) في الفقرة (ب) بعبارة (ووفاة العائل (في حالة منفعة المعال/المعالين)) للمواءمة مع بيئة المملكة.

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
AG13. Where a beneficiary has previously satisfied the eligibility criteria, and there has been no break in satisfying those criteria, a liability for social benefits is recognized each time the criteria are satisfied.	13. إذا كان المستفيد سبق له أن استوفى شروط الأهلية، ولم يكن هناك انقطاع في استيفاء هذه الشروط، يُثبت التزام عن المنافع الاجتماعية في كل مرة تُستوفى فيها الشروط.	
AG14. Whether being alive is a separate eligibility criterion will depend on the characteristics of each individual social benefit scheme. For some schemes, separate consideration of being alive is not required as it is indirectly addressed by another eligibility criterion. For example: (a) An unemployment benefit may only be payable to those who have become unemployed and are available for work (which implicitly includes being alive). (b) Being alive may not be an eligibility criterion for the recipient of the social benefit. A child benefit may be paid to the parents or guardian of the child; the payment of the benefit may be dependent on the child being alive, and not on the status of the parent or guardian. (c) Benefits may be transferred to a survivor following the death of the beneficiary. An entity needs to consider how being alive affects the recognition of each particular social benefit scheme, taking all relevant factors into consideration.	14. إن تحديد ما إذا كان الفرد حياً هو في حد ذاته شرط منفصل من شروط الأهلية يعتمد على خصائص كل خطة منافع اجتماعية فردية. بالنسبة لبعض الخطط، لا يلزم النظر بشكل منفصل في كون الفرد حياً حيث يُعالج هذا الجانب بشكل غير مباشر بواسطة شرط أهلية آخر. فعلى سبيل المثال: أ. لا يجوز أن تكون منفعة تعطل عن العمل مستحقة الدفع إلا لأولئك الذين أصبحوا عاطلين وهم متاحون للعمل (يتضمن هذا الشرط - ضمناً - كون المستفيد حياً). ب. أن يكون الفرد حياً قد لا يكون شرطاً لأهلية متلقي المنفعة الاجتماعية. يجوز دفع منفعة الطفل إلى والدَي الطفل أو الوصي عليه؛ قد يتوقف دفع المنفعة على كون الطفل حياً، وليس على حالة أحد والديه أو الوصي. ج. يجوز تحويل المنافع إلى معال بعد وفاة المستفيد. يلزم الجهة أن تنظر في كيفية كون الفرد حياً يؤثر على إثبات كل خطة منافع اجتماعية بعينها، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة.	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
<i>Measurement of a Liability for a Social Benefit Scheme</i>	قياس التزام عن خطة منافع اجتماعية	
AG15. In accordance with paragraph 12 of this Standard, an entity shall measure the liability for a social benefit scheme at the best estimate of the costs (i.e., the social benefit payments) that the entity expects to make in fulfilling the present obligation represented by the liability. Satisfaction of the eligibility criteria for each social benefit payment is a separate past event, and the liability for each payment is measured separately. The maximum amount to be recognized as a liability is the costs the entity expects to incur in making the next social benefit payment. This is because social benefit payments beyond this point are future events for which there is no present obligation.	15. وفقا للفقرة 12 من هذا المعيار، يجب على الجهة أن تقيس الالتزام عن خطة منافع اجتماعية بأفضل تقدير للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستكبتها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام. يُعد استيفاء شروط الأهلية لكل دفعة منافع اجتماعية حدثا سابقا منفصلا، ويُقاس الالتزام عن كل دفعة بشكل منفصل. الحد الأقصى للمبلغ الذي يتعين إثباته على أنه التزام هو التكاليف التي تتوقع الجهة أن تتكبتها في سداد دفعة المنافع الاجتماعية التالية. وهذا نظرا لأن دفعات المنافع الاجتماعية بعد هذه النقطة هي أحداث مستقبلية لا يوجد واجب حالي عنها.	
AG16. In measuring the liability, an entity takes into account the possibility that beneficiaries may cease to be eligible for the social benefit prior to the next point at which eligibility criteria for the next payment are required (implicitly or explicitly) to be satisfied. Examples include: (a) The death of the beneficiary (where no survivor benefits are payable);	16. عند قياس الالتزام، تأخذ الجهة في الحسبان إمكانية أن المستفيدين قد تنقطع أهليتهم للمنفعة الاجتماعية قبل النقطة التالية التي يُتطلب فيها (بشكل ضمني أو صريح) استيفاء شروط الأهلية للدفعة التالية. تتضمن الأمثلة على ذلك: أ. وفاة المستفيد (إذا لم تكن منافع المعال/المعالين مستحقة الدفع)؛ و ب. مباشرة وظيفة (في حالة منفعة تعطل عن العمل)؛ و ج. تجاوز الحد الأقصى للفترة التي تُقدم عنها المنفعة الاجتماعية (إذا كانت منفعة التعطل عن العمل تُقدم لفترة محدودة).	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
(b) Commencing employment (in the case of an unemployment benefit); and (c) Exceeding the maximum period for which a social benefit is provided (where an unemployment benefit is provided for a limited period). The extent to which such events affect the measurement of the liability will depend on the terms of the scheme. For example, an unemployment benefit is payable on the 15th of each month, and the reporting date is December 31. If the payment to be made on January 15 relates to unemployment up to December 15, then at the time the eligibility criteria for the next social benefit payment are met, the amount due will be known and is recognized at the reporting date. No adjustment for beneficiaries subsequently ceasing to be eligible is required. However, if the payment on January 15 relates to unemployment between December 16 and January 15, measurement of the liability to be recognized at the reporting date is based on an estimate of the extent to which eligibility criteria for a payment have been satisfied.	إن القدر الذي تؤثر به مثل هذه الأحداث على قياس الالتزام يعتمد على أحكام الخطة. على سبيل المثال، يُستحق دفع منفعة تعطل عن العمل في الخامس عشر من كل شهر، وتاريخ القوائم المالية هو 31 ديسمبر. إذا كانت الدفعة التي يتعين سدادها في 15 يناير تتعلق بالتعطل عن العمل حتى 15 ديسمبر، فإنه في الوقت الذي تُستوفى فيه شروط الأهلية للدفعة التالية سيتم معرفة المبلغ المستحق ويُثبت في تاريخ القوائم المالية. لا يُتطلب إجراء أي تعديل عن المستفيدين الذين تنقطع أهليتهم لاحقاً. ومع ذلك، إذا كانت الدفعة في 15 يناير تتعلق بالتعطل عن العمل بين 16 ديسمبر و15 يناير، فإن قياس الالتزام الذي يتعين أن يُثبت في تاريخ القوائم المالية يكون مبنياً على تقدير للقدر الذي تم به استيفاء شروط الأهلية للدفعة.	
AG17. Because a liability cannot extend beyond the point at which eligibility criteria for the next payment will be next satisfied, liabilities in respect of social benefits will usually be short-term	17. نظراً لأن الالتزام لا يمكن أن يمتد إلى ما بعد النقطة التي سيتم عندها استيفاء شروط الأهلية للدفعة التالية، فإن الالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية ستكون عادةً التزامات قصيرة الأجل.	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
liabilities. Consequently, prior to the financial statements being authorized for issue, an entity may receive information regarding the eligibility of beneficiaries to receive the social benefit. IPSAS 14, <i>Events After the Reporting Date</i> , and Appendix C of IPSAS 46, <i>Measurement</i> , provides guidance on using this information.	وبالتالي، قبل أن يتم التصريح بإصدار القوائم المالية، قد تتلقى الجهة معلومات بشأن أهلية المستفيدين لتلقي المنفعة الاجتماعية. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 14، <i>الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية</i> ، وملحق (ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> ، إرشادات حول استخدام هذه المعلومات.	
AG18. Because a liability for a social benefit scheme will usually be a short-term liability, the time value of money may not be material. Nevertheless, this Standard requires an entity to discount the liability in those cases where the liability is not expected to be settled within twelve months of the reporting date and the impact of discounting is material. IPSAS 39 provides additional guidance on the discount rate to be used.	18. نظراً لأن الالتزام عن خطة المنافع الاجتماعية سيكون عادةً التزاماً قصير الأجل، فإن القيمة الزمنية للنقود قد لا تكون ذات أهمية نسبية. ومع ذلك، يتطلب هذا المعيار أن تخصم الجهة الالتزام إذا كان لا يُتوقع أن تتم تسوية الالتزام خلال اثني عشر شهراً من تاريخ القوائم المالية وكان تأثير الخصم ذي أهمية نسبية. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 39 إرشادات إضافية بشأن معدل الخصم الذي يتعين استخدامه.	
Insurance Approach (see paragraphs 26–28)	منهج التأمين (انظر الفقرات 26-28)	
AG19. In the insurance approach section of this Standard, the term “the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts” refers to IFRS 17, <i>Insurance Contracts</i> , and national standards that have adopted substantially the same principles as IFRS 17. IFRS 17 has adopted principles for accounting for insurance contracts that, when applied by analogy to social benefit schemes that satisfy the criteria to use the	19. في قسم منهج التأمين من هذا المعيار، يشير مصطلح “معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين” إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 17، <i>عقود التأمين</i> ، والمعايير الوطنية التي تبنت تقريباً نفس مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 17. تبني المعيار الدولي للتقرير المالي 17 مبادئ للمحاسبة عن عقود التأمين والتي، عندما تُطبق - بالقياس - على خطط المنافع الاجتماعية التي تستوفي ضوابط استخدام منهج التأمين، ستوفر معلومات تلبي احتياجات المستخدمين وتفي بالخصائص النوعية.	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
insurance approach, will provide information that meets users' needs and satisfies the qualitative characteristics. This may not be the case for other accounting standards dealing with insurance contracts. For example, the IASB has described IFRS 4, <i>Insurance Contracts</i>, as an "interim Standard that permits a wide range of practices and includes a "temporary exemption", which explicitly states that an entity does not need to ensure that its accounting policies are relevant to the economic decision-making needs of users of financial statements, or that those accounting policies are reliable."² IFRS 4, and national standards that are consistent with the principles of IFRS 4, may not provide information that meets users' needs and satisfies the qualitative characteristics. Consequently, an entity may not recognize and measure the assets, liabilities, revenue and expenses associated with a social benefit scheme by applying, by analogy, the requirements of standards that have not adopted substantially the same principles as IFRS 17.	قد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة لمعايير محاسبة أخرى تتناول عقود التأمين. على سبيل المثال، وصف مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي 4، <i>عقود التأمين</i>، على أنه "معيير مرحلي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات ويتضمن "إعفاء مؤقتاً" ينص صراحة على أنه لا يلزم الجهة التحقق من أن سياساتها المحاسبية ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية ذات الصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية، أو أن تلك السياسات المحاسبية موثوقة"². قد لا يوفر المعيار الدولي للتقرير المالي 4، والمعايير الوطنية التي تتفق مع مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 4، معلومات تلبي احتياجات المستخدمين وتفي بالخصائص النوعية. وبالتالي، لا يجوز للجهة أن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معايير لم تتبنى تقريباً نفس مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 17. 2 مسودة العرض/2013/7 عقود التأمين.	

² Exposure Draft ED/2013/7 *Insurance Contracts*

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
<i>Guidance on Determining Whether a Social Benefit Scheme is Intended to be Fully Funded from Contributions</i>	إرشادات حول تحديد ما إذا كانت خطة منافع اجتماعية يُعتمد تمويلها كلياً من المساهمات	
AG20. A social benefit scheme is intended to be fully funded from contributions when: (a) The legislation or other arrangement governing the social benefit scheme provides for the scheme to be funded by contributions or levies paid by or on behalf of either the potential beneficiaries or those whose activities create or exacerbate the social risks which are mitigated by the social benefit scheme, together with investment returns arising from the contributions or levies; and (b) One or both of the following indicators (individually or in combination) is satisfied: (i) Contribution rates or levy rates are reviewed (and, where appropriate, adjusted in line with the scheme's funding policy), either on a regular basis or when specified criteria are met, with the aim of ensuring that the revenue from contributions or levies will be	20. يُعتمد تمويل خطة منافع اجتماعية كلياً من المساهمات عندما: أ. يقضي التشريع أو الترتيب الآخر الذي يحكم خطة المنافع الاجتماعية بأن تُمول الخطة من خلال مساهمات أو رسوم تُدفع من قبل أو نيابة عن المستفيدين المحتملين أو أولئك الذين تُنشأ أنشطتهم أو تؤدي إلى تفاقم المخاطر الاجتماعية التي تخففها خطة المنافع الاجتماعية، مع عوائد الاستثمار الناشئة عن المساهمات أو الرسوم؛ و ب. يُستوفى أحد المؤشرين التاليين أو كليهما (بشكل فردي أو مجتمعين): 1. تُراجع معدلات المساهمات أو معدلات الرسوم (و- إذا كان ذلك مناسباً - تُعدل بما يتماشى مع سياسة تمويل الخطة)، إما على أساس منتظم أو عندما تُستوفى ضوابط محددة، وذلك بهدف ضمان أن الإيرادات من المساهمات أو الرسوم سوف تكون كافية لتمويل خطة المنافع الاجتماعية كلياً؛ و/أو 2. تُراجع مستويات المنافع الاجتماعية، (و- إذا كان ذلك مناسباً - تُعدل بما يتماشى مع سياسة تمويل الخطة)، إما على أساس منتظم أو عند عندما تُستوفى ضوابط محددة، وذلك بهدف ضمان أن مستويات المنافع	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
sufficient to fully fund the social benefit scheme; and/or (ii) Social benefit levels are reviewed (and, where appropriate, adjusted in line with the scheme's funding policy), either on a regular basis or when specified criteria are met, with the aim of ensuring that the levels of social benefits provided will not exceed the level of funding available from contributions or levies. In subparagraphs (i) and (ii) above, reviews are undertaken on a regular basis when they are performed at a frequency appropriate for the specific scheme. While annual reviews are common, less frequent—or more frequent—reviews will be appropriate for some schemes.	الاجتماعية المقدمة لن تتجاوز مستوى التمويل المتوفر من المساهمات أو الرسوم. في الفقرتين الفرعيتين (1) و (2) أعلاه، تُنفذ المراجعات على أساس منتظم عندما تُجرى بوتيرة مناسبة للخطة المحددة. في حين أن المراجعات السنوية شائعة، ستكون مراجعات ذات وتيرة أقل – أو أكبر - مناسبة لبعض الخطط.	
AG21. In some circumstances, a public sector entity may be required to make contributions to a social benefit scheme on behalf of those individuals and/or households who could not afford to do so. Such contributions may be made by the entity administering the scheme or some other entity. For example, a public sector entity may be required to make contributions to a retirement pension scheme for those individuals who are unemployed. Where the contributions relate to specified individuals and/or households (which in some	21. في بعض الظروف، قد يُطلب من جهة قطاع عام أن تُقدم مساهمات لخطة منافع اجتماعية نيابة عن أولئك الأفراد و/أو الأسر الذين لا يقدرّون مالياً على تقديم هذه المساهمات. قد تُقدم هذه المساهمات من قبل الجهة التي تدير الخطة أو جهة أخرى. على سبيل المثال، قد يُطلب من جهة قطاع عام تقديم مساهمات إلى خطة معاشات تقاعد لأولئك الأفراد العاطلين عن العمل. إذا كانت المساهمات تتعلق بأفراد و/أو أسر محددين (والتي تتطلب في بعض الحالات أن تُسجل المساهمات دائنة مقابل حسابات مساهمات الأفراد)، يتعين اعتبار المساهمات المقدمة من جهة القطاع العام مساهمات لأغراض تحديد ما إذا	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
cases will require the contributions to be credited against the individuals' contribution accounts), the contributions made by the public sector entity are to be considered as contributions for the purposes of determining whether a social benefit scheme is intended to be fully funded from contributions in accordance with paragraph 28(a). Where a public sector entity makes contributions to fund the deficit on a social benefit scheme, the contributions are not related to specified individuals and/or households, and are not considered as contributions for the purposes of determining whether a social benefit scheme is intended to be fully funded from contributions in accordance with paragraph 28(a).	كانت خطة المنافع الاجتماعية يُعْتَزَم تمويلها كلياً من المساهمات وفقاً للفقرة 28(أ). إذا كانت جهة قطاع عام تقدم مساهمات لتمويل العجز في خطة منافع اجتماعية، فإن المساهمات لا تتعلق بأفراد و/أو أسر محددين، ولا تعتبر مساهمات لأغراض تحديد ما إذا كانت خطة المنافع الاجتماعية يُعْتَزَم تمويلها كلياً من المساهمات وفقاً للفقرة 28(أ).	
AG22. In assessing whether a social benefit scheme is intended to be fully funded from contributions, an entity considers substance over form. For example, where a social benefit scheme is in deficit for a period but the scheme has an ability to adjust the future contribution rates and/or benefits payable such that the deficit is addressed, the scheme may still satisfy the criteria to be accounted for under the insurance approach.	22. عند تقييم ما إذا كانت خطة منافع اجتماعية يُعْتَزَم تمويلها كلياً من المساهمات، تنظر الجهة في الجوهر لا الشكل. على سبيل المثال، إذا كانت خطة منافع اجتماعية في حالة عجز لفترة ولكن الخطة لديها القدرة على تعديل معدلات المساهمات المستقبلية و/أو المنافع مستحقة الدفع المستقبلية بحيث يُعالج العجز، قد تظل الخطة مستوفية لضوابط المحاسبة عنها بموجب منهج التأمين.	
AG23. The reference in paragraph AG20(a) to "those whose activities create or exacerbate the social risks which are mitigated by the	23. يُقصد من الإشارة الواردة في الفقرة 20(أ) من إرشادات التطبيق إلى "أولئك الذين تُنشأ أنشطتهم أو تؤدي إلى تفاقم المخاطر الاجتماعية التي تخففها خطة المنافع الاجتماعية" أن تشمل خطط المنافع الاجتماعية تلك - مثل خطة تأمين ضد حوادث - التي:	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
social benefit scheme" is intended to cover those social benefit schemes such as an accident insurance scheme that: (a) Are funded by levies on, for example, motorists or employers in particular industries; and (b) Provide coverage against social risks to the wider population.	أ. تمويل من خلال رسوم مفروضة، على سبيل المثال، على سائقي السيارات أو أرباب العمل في صناعات معينة؛ و ب. توفر تغطية ضد المخاطر الاجتماعية للمجتمع بنطاقه الأوسع.	
<i>Guidance on Determining Whether an Entity is Managing a Scheme in the Same Way as an Insurer</i>	<i>إرشادات حول تحديد ما إذا كانت الجهة تدير خطة بالطريقة نفسها التي يتبعها مؤمن</i>	
AG24. An entity is managing a social benefit scheme in the same way as an insurer would manage an insurance portfolio when the social benefit scheme has, with the exception of its legislative rather than contractual origins, the characteristics of an insurance contract. The social benefit scheme should confer the rights and obligations on parties similar to that of an insurance contract.	24. تدير الجهة خطة منافع اجتماعية بالطريقة نفسها التي من شأن مؤمن أن يتبعها في إدارة محفظة عقود تأمين عندما تكون لخطة المنافع الاجتماعية، باستثناء أساسها التشريعي وليس التعاقدية، خصائص عقد التأمين. يتعين أن تمنح خطة المنافع الاجتماعية حقوق وواجبات للأطراف مماثلة للحقوق والواجبات التي يمنحها عقد التأمين.	
AG25. In determining whether it is managing a social benefit scheme in the same way as an insurer would manage an insurance portfolio, an entity considers the following indicators: (a) Does the entity consider itself bound by the scheme in a similar manner to an insurer being bound by an insurance contract? For example, there may be evidence that the entity	25. عند تحديد ما إذا كانت الجهة تدير خطة منافع اجتماعية بالطريقة نفسها التي من شأن مؤمن أن يتبعها في إدارة محفظة عقود تأمين، تأخذ الجهة في الاعتبار المؤشرات التالية: أ. هل تعتبر الجهة نفسها ملزمة بموجب الخطة بطريقة مماثلة للطريقة التي يكون بها مؤمن ملزماً بموجب عقد تأمين؟ على سبيل المثال، قد يكون هناك دليل على أن الجهة تعتبر أنها يمكنها تعديل أحكام الخطة للمشاركين الحاليين بطريقة لا	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
considers that it can amend the terms of the scheme for existing participants in a manner that an insurer could not (such as where the entity can make retrospective changes to the scheme). In such cases, the entity will not be bound in a similar manner to an insurer, and the social benefit scheme will not have the characteristics of an insurance contract. An entity will be bound by the scheme in a similar manner to an insurer where its ability to amend the scheme for existing participants is limited to: (i) Circumstances prescribed by the legislation that establishes the scheme (equivalent to a contractual term permitting changes in specific circumstances); or (ii) When a government is setting new contribution or levy rates (where a trade-off between the contributions and prospective benefits is part of the process of determining an appropriate rate). (b) Are assets relating to the social benefit scheme held in a separate fund, or otherwise earmarked, and restricted to being used to provide social benefits to participants? If an entity does not separately identify amounts relating to social benefits, this will provide evidence that the entity considers the contributions as a form of taxation. The social benefit	يستطيع المؤمن القيام بها (مثلاً إذا كان يمكن للجهة إجراء تغييرات بأثر رجعي على الخطة). في مثل هذه الحالات، لن تكون الجهة ملزمة بطريقة مماثلة لمؤمن، ولن يكون لخطة المنافع الاجتماعية خصائص عقد التأمين. تكون الجهة ملزمة بموجب الخطة بطريقة مماثلة لمؤمن إذا كانت قدرتها على تعديل الخطة للمشاركين الحاليين مقصورة على: 1. الظروف المنصوص عليها في التشريع الذي أنشأ الخطة (معادلة لشرط تعاقدى يسمح بتغييرات في ظروف محددة)؛ أو 2. عندما تضع حكومة معدلات جديدة للمساهمات أو الرسوم (إذا كانت المفاضلة بين المساهمات والمنافع المرتقبة جزء من عملية تحديد المعدل المناسب). ب. هل الأصول المتعلقة بخطة المنافع الاجتماعية مُحْتَظَر بها في صندوق منفصل، أو مخصصة بطريقة أخرى، ومقصورة على الاستخدام لتقديم منافع اجتماعية للمشاركين؟ إذا لم تحدد الجهة بشكل منفصل المبالغ المتعلقة بالمنافع الاجتماعية، سيوفر هذا دليلاً على أن الجهة تعتبر المساهمات شكلاً من أشكال الضرائب. لن يكون لخطة المنافع الاجتماعية خصائص عقد التأمين. ستكون هناك أيضاً صعوبات عملية في تطبيق متطلبات القياس لمعيير المحاسبة الدولي أو الوطني ذي العلاقة الذي يتناول عقود التأمين إذا لم تُحدد الأصول المرتبطة بخطة المنافع الاجتماعية بشكل منفصل. ج. هل التشريع الذي أنشأ المنفعة الاجتماعية يعطي حقوقاً قابلة للإنفاذ للمشاركين في حالة حدوث الخطر الاجتماعي؟ تمنح عقود التأمين هذه الحقوق لحاملي الوثائق. إذا كانت	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
scheme will not have the characteristics of an insurance contract. There will also be practical difficulties with applying the measurement requirements of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts if the assets associated with a social benefit scheme are not separately identified. (c) Does the legislation that establishes the social benefit give enforceable rights to participants in the event that the social risk occurs? Insurance contracts give such rights to policyholders. If the social benefit scheme does not also include such rights, then any social benefits provided by the entity will have a discretionary nature, meaning that the social benefit scheme will not have the characteristics of an insurance contract. For rights to be enforceable, a participant would need to have the right to challenge—in a court of law, via an arbitration or dispute resolution process or similar mechanism—decisions by the entity. The decisions that may be challenged include, but are not limited to, those regarding whether an event is covered by a scheme, the level of social benefits payable by a scheme, and the duration of any social benefits payable by a scheme.	خطة المنافع الاجتماعية لا تتضمن أيضًا مثل هذه الحقوق، فإن أي منافع اجتماعية تقدمها الجهة ستكون لها طبيعة اختيارية، مما يعني أن خطة المنافع الاجتماعية لن تكون لها خصائص عقد التأمين. لكي تكون الحقوق قابلة للإنفاذ، يلزم أن يكون للمشارك حق الطعن في قرارات الجهة - أمام محكمة قضائية، أو من خلال التحكيم أو إجراءات تسوية منازعات أو آلية مماثلة. تتضمن القرارات التي يمكن الطعن فيها، ولكنها لا تقتصر على، تلك القرارات المتعلقة بما إذا كان الحدث مشمولًا بالخطة، ومستوى المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع من قبل الخطة، ومدة أي منافع اجتماعية مستحقة الدفع من قبل الخطة. د. تُقوّم الجهة الأداء المالي والمركز المالي لخطة المنافع الاجتماعية على أساس منتظم إذا كان متطلباً أن تُعد الجهة تقارير داخلية عن الأداء المالي للخطة، وأن تتخذ - عند الضرورة - إجراء لمعالجة أي تدني في الأداء من قبل الخطة. من المتوقع أن ينطوي التقويم استخدام المراجعات الاكتوارية، أو النمذجة الرياضية، أو الأساليب المماثلة لتوفير معلومات لاتخاذ القرارات الداخلية حول النتائج الممكنة المختلفة التي قد تحدث. هـ. هل هناك جهة منفصلة أنشأتها الحكومة ومن المتوقع أن تعمل كشركة تأمين فيما يتعلق بخطة المنافع الاجتماعية؟ يوفر وجود مثل هذه الجهة دليلًا على أن الجهة تدبر الخطة بالطريقة نفسها التي من شأن مؤمن أن يتبعها في إدارة محفظة عقود تأمين. ومع ذلك، فإنه ليس مُتطلبًا لتطبيق منهج التأمين أن تكون جهة منفصلة قد أُنشئت. تنطبق	

Appendix A Application Guidance	ملحق 1 إرشادات التطبيق	التعديلات المقترحة وأسبابها
(d) An entity assesses the financial performance and financial position of a social benefit scheme on a regular basis where it is required to report internally on the financial performance of the scheme, and, where necessary, to take action to address any under-performance by the scheme. The assessment is expected to involve the use of actuarial reviews, mathematical modelling, or similar techniques to provide information for internal decision-making on the different possible outcomes that might occur. (e) Is there a separate entity established by the government, which is expected to act like an insurer in relation to a social benefit scheme? The existence of such an entity provides evidence that the entity is managing a scheme in the same way as an insurer would manage an insurance portfolio. However, it is not a requirement for applying the insurance approach that a separate entity has been established. Relevant international and national accounting standards dealing with insurance contracts apply to insurance contracts, not just to insurance companies.	معايير المحاسبة الدولية والوطنية ذات الصلة التي تتناول عقود التأمين على عقود التأمين، وليس فقط على شركات التأمين.	

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ	التعديلات المقترحة وأسبابها
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 42</i>	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 42 ولكنها لا تشكل جزء منه.	
IG1. The purpose of this Implementation Guidance is to illustrate certain aspects of the requirements of IPSAS 42.	1. الغرض من إرشادات التنفيذ هذه هو توضيح جوانب معينة من متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
Scope of IPSAS 42	نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42	
IG2. The following diagram illustrates the scope of IPSAS 42 and the boundaries between social benefits and other transactions.	2. يوضح الرسم البياني التالي نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42 والحدود بين المنافع الاجتماعية والمعاملات الأخرى.	

Category	Non-Exchange Expenses Project				Social Benefits		Other IPSAS/IFRS	
	Grants, Contributions and Other Transfers	Emergency Relief	Collective Services	Individual Services	Social Benefits	Employee Benefits	Contracts for Insurance	Contracts for Goods and Services
Examples	Grants to other public sector entities Grants to charities	Emergency relief Planning and preparation activities	Defense Street lighting	Education Healthcare	State pensions Unemployment benefits Income support	Employee pensions Healthcare Salaries	Vehicle insurance Private medical insurance	Purchase of goods Payment for services
Exchange or Non-Exchange Transaction?	Both	Non- Exchange	Non- Exchange	Non- Exchange	Non-Exchange	Exchange	Exchange	Exchange
Provided as cash transfers to specific individuals/ households	Sometimes	Sometimes	No	No	Yes	Sometimes	No	No
Provided to specific individuals/ households who meet eligibility criteria?	Sometimes	Sometimes	No	Sometimes	Yes	Yes	No	No
Mitigates effect of social risks?	No	No	No	Sometimes	Yes	Yes	No	No
Addresses needs of society as a whole?	Sometimes	No	Yes	Yes	Yes	No	No	No

Scope of Social Benefits in GFS

المنافع الاجتماعية

معايير محاسبة للقطاع العام أخرى /معايير دولية للتقرير المالي أخرى	المنافع الاجتماعية	مشروع المصروفات غير التبادلية
--	-----------------------	-------------------------------

الفئة	المنح، المساهمات والتحويلات الأخرى	الإغاثة في حالات الطوارئ	الخدمات الجماعية	الخدمات الفردية	المنافع الاجتماعية	منافع الموظفين	عقود التأمين	عقود السلع والخدمات
أمثلة	المنح لجهات قطاع عام أخرى. المنح للمجموعات الخيرية	أنشطة التخطيط والإعداد للإغاثة في حالات الطوارئ	الدفاع إنارة الشوارع	التعليم الرعاية الصحية	معاشات الدولة منافع التعطل عن العمل دعم الدخل	معاشات الموظفين الرعاية الصحية الرواتب	تأمين المركبات تأمين طبي خاص	شراء السلع دفع مقابل الخدمات
معاملات تبادلية أو غير تبادلية؟	كلاهما	غير تبادلية	غير تبادلية	غير تبادلية	غير تبادلية	تبادلية	تبادلية	تبادلية
تُقدم صورة تحويلات نقدية لأفراد محددين /أسر محددة؟	في الأحيان بعض	في بعض الأحيان	لا	لا	نعم	في بعض الأحيان	لا	لا

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"
إصدار 2024م

الفئة	المنح، المساهمات والتحويلات الأخرى	الإغاثة في حالات الطوارئ	الخدمات الجماعية	الخدمات الفردية	المنافع الاجتماعية	منافع الموظفين	عقود التأمين	عقود السلع والخدمات
تُقدم لأفراد محددين/ أسر محددة تستوفي شروط أهلية؟	في بعض الأحيان	في بعض الأحيان	لا	في بعض الأحيان	نعم	نعم	لا	لا
تُخفف من تأثير مخاطر اجتماعية؟	لا	لا	لا	في بعض الأحيان	نعم	نعم	لا	لا
تُعالج احتياجات المجتمع ككل؟	في بعض الأحيان	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا

نطاق إحصاءات مالية الحكومة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ	التعديلات المقترحة وأسبابها
Recognition and Measurement of Liabilities and Expenses in IPSAS 42	إثبات وقياس الالتزامات والمصروفات في معيار المحاسبة للقطاع العام 42	
IG3. Where a retirement pension is paid monthly in arrears, will the liability at the reporting date be the same as the amount paid in the following month?	3. إذا كان معاش التقاعد يُدفع شهرياً في نهاية الشهر، هل سيكون الالتزام في تاريخ القوائم المالية هو نفس المبلغ المدفوع في الشهر التالي؟	
IG4. The liability at the reporting date is unlikely to be exactly the same as the amount paid the following month. The extent of the difference will depend on the circumstances of the retirement benefit. Factors that will affect the extent of the difference include the following: (a) Timing differences. The payment in the month following the reporting date may include payments that do not form part of the liability at that reporting date. For example, an entity prepares its financial statements as at December 31. If retirement benefits are paid on the 15th of each month, the payment made on January 15 may include payments made to individuals who reached retirement age between January 1 and January 15. The payments to these individuals will not form part of the liability as at December 31, because, at that	4. من غير المحتمل أن يكون الالتزام في تاريخ القوائم المالية هو - بالضبط - نفس المبلغ المدفوع في الشهر التالي. يعتمد قدر الاختلاف على ظروف منفعة التقاعد. تتضمن العوامل التي ستؤثر على قدر الاختلاف ما يلي: أ. اختلافات التوقيت. قد يتضمن الدفعة في الشهر التالي لتاريخ القوائم المالية دفعات لا تشكل جزء من الالتزام في تاريخ القوائم المالية ذاك. على سبيل المثال، تعد الجهة قوائمها المالية كما في 31 ديسمبر. إذا كانت منافع التقاعد تُدفع في اليوم الخامس عشر من كل شهر، قد تتضمن الدفعة المسددة في 15 يناير دفعات لأفراد بلغوا سن التقاعد بين 1 يناير و15 يناير. لن تشكل الدفعات لهؤلاء الأفراد جزء من الالتزام كما في 31 ديسمبر، لأنه في ذلك التاريخ، لم يكن هؤلاء الأفراد قد استوفوا شروط الأهلية للحصول على معاش التقاعد. ب. عدم اكتمال المعلومات. قد تكون المعلومات المستخدمة لحساب الدفعات غير مكتملة، وبالتالي قد لا تطابق الدفعة في	

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ	التعديلات المقترحة وأسبابها
date, those individuals had not met the eligibility criteria for the retirement pension. (b) Incomplete information. The information which is used to calculate payments may be incomplete, and consequently the payment in the following month may not exactly match the liability at the reporting date. For example, payments are usually calculated a number of days prior to the payment being made. Changes in circumstances notified after that date are not reflected in the payment, but are adjusted in subsequent periods.	الشهر التالي - بالضبط - الالتزام في تاريخ القوائم المالية. على سبيل المثال، تُحسب الدفعات عادة قبل سداد الدفعة بعدد من الأيام. لا تنعكس التغيرات في الظروف التي يتم الإبلاغ عنها بعد ذلك التاريخ في الدفعة، ولكن يتم تعديلها في الفترات اللاحقة.	
IG5. In considering the liability to be recognized as at the reporting date, entities may find it helpful to refer to the discussion of materiality in IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>.	5. عند النظر في الالتزام الذي يتعين إثباته كما في تاريخ القوائم المالية، قد تجد الجهات أنه من المفيد الرجوع إلى مناقشة الأهمية النسبية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i>.	
IG6. How do breaks in meeting the eligibility criteria for a social benefit scheme affect the recognition and measurement of the liability?	6. كيف تؤثر فترات الانقطاع في استيفاء شروط الأهلية لخطة منافع اجتماعية على إثبات وقياس الالتزام؟	
IG7. For a social benefit scheme that has ongoing eligibility criteria (other than being alive, where this is an eligibility criterion) an individual may alternate between periods when they meet the eligibility criteria for the next social benefit payment, and periods when they do not meet those eligibility criteria.	7. بالنسبة لخطة المنافع الاجتماعية التي لها شروط أهلية مستمرة (بخلاف كون الفرد حياً، إذا كان هذا أحد شروط الأهلية)، قد تتبدل حالة فرد بين فترات يستوفي فيها شروط الأهلية لدفعة المنافع الاجتماعية التالية، وفترات لا يستوفي فيها شروط الأهلية تلك. في هذه الظروف، تُقاس وتُثبت - بشكل منفصل - كل حالة استيفاء من قبل الفرد لشروط الأهلية.	

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ	التعديلات المقترحة وأسبابها
In these circumstances, each instance of an individual satisfying the eligibility criteria is recognized and measured separately.		
IG8. For example, an entity prepares its financial statements as at December 31. As at that date, an individual was unemployed, and eligible to receive unemployment benefits. Consequently, the entity has a present obligation to the individual at the reporting date. The individual finds temporary employment on January 10 and ceases to be eligible for the unemployment benefits. This employment ends on January 24, when the individual once more becomes eligible for unemployment benefits. Only the first period of unemployment might be included in the liability at the reporting date, as the eligibility criteria for the subsequent period were not satisfied until after that reporting date.	8. على سبيل المثال، تعد جهة قوائمها المالية كما في 31 ديسمبر. وكما في ذلك التاريخ، كان فرد عاطلاً عن العمل، وكان مؤهلاً لتلقي منافع التعطل عن العمل. وبالتالي، فإن على الجهة واجب حالي تجاه الفرد في تاريخ القوائم المالية. يجد الفرد وظيفة مؤقتة في 10 يناير ولم يعد مؤهلاً لمنافع التعطل عن العمل. تنتهي هذه الوظيفة في 24 يناير، وحينها يصبح الفرد مؤهلاً مرة أخرى للحصول على منافع التعطل عن العمل. يجوز تضمين فترة التعطل عن العمل الأولى فقط في الالتزام في تاريخ القوائم المالية، حيث إن شروط الأهلية للفترة اللاحقة لم تُستوفى إلا بعد تاريخ القوائم المالية.	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 42</i>	ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 42، ولكنها لا تُشكل جزء منه.	
Scope and Definitions	النطاق والتعريفات	
<i>Illustrating the Consequences of Applying Paragraphs 3–5 and AG1–AG10 of IPSAS 42</i>	توضح نتائج تطبيق الفقرات 3-5 من معيار المحاسبة للقطاع العام 42 والفقرات 10-1 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42	
IE1. The following scenarios illustrate the process for determining whether a transaction is within the scope of IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> . These scenarios portray hypothetical situations. Although some aspects of the scenarios may be present in actual fact patterns, all facts and circumstances of a particular fact pattern would need to be evaluated when applying IPSAS 42.	1. توضح السيناريوهات التالية عملية تحديد ما إذا كانت معاملة تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42، <i>المنافع الاجتماعية</i> . هذه السيناريوهات تصور حالات افتراضية. على الرغم من أن بعض جوانب السيناريوهات قد تكون موجودة في أنماط حقائق فعلية، يلزم تقويم جميع حقائق وظروف نمط الحقائق ذاته عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
<i>Example 1–Provision of Retirement Benefits to Government Employees</i>	مثال 1- تقديم منافع تقاعد لموظفي الحكومة	
IE2. Employees of Province A are entitled, under the terms of their employment contracts, to retirement benefits once they reach the age of 65. The employees are required to contribute a percentage of their salary while they are employed. The retirement benefits provided are based on the final salary of the employees, and their length of service.	2. يحق لموظفي المنطقة "أ"، بموجب أحكام عقود توظيفهم، الحصول على منافع تقاعد بمجرد بلوغهم سن 65. يُتطلب من الموظفين المساهمة بنسبة من رواتبهم أثناء توظيفهم. تكون منافع التقاعد المقدمة مبنية على الراتب النهائي للموظفين ومدة خدمتهم.	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
IE3. The retirement benefits are cash transfers provided to specific individuals who meet eligibility criteria. The retirement benefits are intended to mitigate social risks, in that they are intended to ensure that the employees have sufficient income once they reach retirement age.	3. منافع التقاعد هي تحويلات نقدية تقدم لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من منافع التقاعد التخفيف من مخاطر اجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان حصول الموظفين على دخل كاف بمجرد بلوغهم سن التقاعد.	
IE4. However, the retirement benefits do not address the needs of society as a whole, as they are only available to former employees of Province A. The retirement benefits are paid as compensation for employment services rendered. It follows that the retirement benefits do not meet all the elements of the definition of a social benefit. Consequently, the retirement benefits are outside the scope of IPSAS 42. The retirement benefits are employee benefits, and are accounted for in accordance with IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> .	4. ومع ذلك، فإن منافع التقاعد لا تعالج احتياجات المجتمع ككل، حيث إنها متاحة فقط للموظفين السابقين في المنطقة "أ". تُدفع منافع التقاعد باعتبارها تعويض عن الخدمات المقدمة من الموظفين. ويترتب على ذلك أن منافع التقاعد لا تستوفي جميع عناصر تعريف المنفعة الاجتماعية. وبالتالي، فإن منافع التقاعد تقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42. منافع التقاعد هي منافع موظفين، وتتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i> .	
<i>Example 2—Provision of State Retirement Pension</i>	<i>مثال 2 - تقديم معاش تقاعد حكومي</i>	
IE5. Government B pays a minimum state retirement pension to all citizens and residents who have reached the retirement age of 65. The state retirement pension is governed by legislation. Individuals are required to make contributions during their working life, based on their salary. However, the state retirement pension pays the same amount to each retiree regardless of the contributions made.	5. تدفع الحكومة "ب" معاش تقاعد حكومي باعتباره حد أدنى لجميع المواطنين والمقيمين الذين بلغوا سن التقاعد 65 سنة. يحكم معاش التقاعد الحكومي تشريع. يُتطلب من الأفراد أن يُقدموا مساهمات خلال فترة العمل في حياتهم، مبنية على رواتبهم. ومع ذلك، فإن خطة معاشات التقاعد الحكومية تدفع نفس المبلغ لكل متقاعد بغض النظر عن المساهمات المقدمة.	
IE6. The retirement benefits are provided as cash transfers to specific individuals who meet eligibility criteria. The retirement benefits are intended to mitigate social risks, in that they are intended to ensure that	6. تُقدم منافع التقاعد باعتبارها تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من منافع التقاعد التخفيف من مخاطر	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
individuals and households have sufficient income once they reach retirement age.	اجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان حصول الأفراد والأسر على دخل كاف بمجرد بلوغهم سن التقاعد.	
IE7. The retirement benefits address the needs of society as a whole. Paragraph AG7 of IPSAS 42 notes that the "assessment of whether a benefit is provided to mitigate the effect of social risks is made by reference to society as a whole; the benefit does not need to mitigate the effect of social risks for each recipient. An example is where a government pays a retirement pension to all those over a certain age, regardless of income or wealth, to ensure that the needs of those whose income after retirement would otherwise be insufficient are met."	7. تُعالج منافع التقاعد احتياجات المجتمع ككل. تشير الفقرة 7 من إرشادات التطبيق لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 42 إلى أن "يُجرى تقويم ما إذا كانت المنفعة تُقدم للتخفيف من تأثير مخاطر اجتماعية بالنسبة للمجتمع ككل؛ فلا يلزم أن تخفف المنفعة أثر المخاطر الاجتماعية لكل متلقي. أحد الأمثلة على ذلك هو عندما تدفع الحكومة معاشًا تقاعديًا لجميع من تجاوزوا سنًا معينة، بغض النظر عن الدخل أو الثروة، لضمان تلبية احتياجات أولئك الذين لن يكون دخلهم بعد التقاعد كافيًا لتلبيتها."	
IE8. Consequently, the state retirement pension is within the scope of IPSAS 42.	8. وبالتالي، فإن المعاش التقاعدي الحكومي يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
<i>Example 3—Provision of Universal Healthcare Services</i>	<i>مثال 3- توفير خدمات رعاية صحية شاملة</i>	
IE9. Government C provides basic healthcare services to all its citizens, and to other individuals who meet residency requirements. The healthcare services are provided free at the point of delivery.	9. توفر الحكومة "ج" خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع مواطنيها ولأفراد آخرين يستوفون متطلبات الإقامة. تُقدم خدمات الرعاية الصحية مجانًا في أماكن تقديمها.	
IE10. The healthcare services are provided to specific individuals who meet eligibility criteria. The healthcare services are intended to mitigate social risks, in that they are intended to ensure that the welfare of individuals and households is not adversely affected by ill health. In doing so, they address the needs of society as a whole.	10. تُقدم خدمات الرعاية الصحية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من خدمات الرعاية الصحية التخفيف من المخاطر الاجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان عدم تأثر رفاهة الأفراد والأسر سلبيًا باعتلال الصحة. وبذلك، فإن هذه الخدمات تعالج احتياجات المجتمع ككل.	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
IE11. However, Government C is providing services rather than cash transfers. Consequently, the healthcare services are outside the scope of IPSAS 42.	11. ومع ذلك، تُقدم الحكومة "ج" خدمات وليس تحويلات نقدية. وبالتالي، فإن خدمات الرعاية الصحية تقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
<i>Example 4–Provision of Disability Pensions</i>	<i>مثال 4- تقديم معاشات عجز</i>	
IE12. State Government D pays disability pensions to individuals who have a permanent disability that prevents them from working, regardless of their age. A disability pension is only payable after a medical examiner certifies that the disability is permanent, and that the disability will prevent the individual affected from undertaking paid employment. The level of disability pension is dependent on the individual, and is intended to cover basic needs and to allow the individual to pay for an appropriate level of care.	12. تدفع حكومة الولاية "د" معاشات عجز للأفراد الذين يعانون من إعاقة دائمة تمنعهم من العمل، بغض النظر عن سنهم. يكون معاش العجز مستحقاً الدفع فقط بعد أن يقدم فاحص طبي شهادة بأن الإعاقة دائمة، وأن تلك الإعاقة تمنع الفرد المصاب بها من مباشرة وظيفة بأجر. يعتمد مستوى معاش العجز على الفرد، ويُقصد منه تغطية الاحتياجات الأساسية والسماح للفرد بدفع مقابل مستوى مناسب من الرعاية.	
IE13. The disability pensions are provided as cash transfers to specific individuals who meet eligibility criteria. The disability pensions are intended to mitigate the social risk of ill health, in that they are intended to ensure that the welfare of individuals and households is not adversely affected by disability. In doing so, they address the needs of society as a whole.	13. تُقدم معاشات العجز باعتبارها تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من معاشات العجز التخفيف من المخاطرة الاجتماعية المتمثلة في اعتلال الصحة، حيث إنه يُقصد منها ضمان ألا تتأثر رفاهة الأفراد والأسر سلباً بالإعاقة. وبذلك، فإن هذه المعاشات تعالج احتياجات المجتمع ككل.	
IE14. Consequently, the disability pensions are within the scope of IPSAS 42.	14. وبالتالي، فإن معاشات العجز تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
<i>Example 5–Provision of Unemployment Benefits</i>	مثال 5 - تقديم منافع تعطل عن العمل	
IE15. Province E pays unemployment benefits to individuals who are resident in the province and who become unemployed. The unemployment benefits are payable for a maximum of one year, and there is a two week 'waiting period' before the unemployment benefits are payable.	15. تدفع المنطقة (هـ) منافع تعطل عن العمل للأفراد المقيمين في المنطقة الذين يصبحون عاطلين عن العمل. تُدفع منافع التعطل عن العمل لمدة أقصاها سنة واحدة، وهناك فترة انتظار مدتها أسبوعان قبل أن تكون منافع التعطل عن العمل مستحقة الدفع.	
IE16. The unemployment benefits are provided as cash transfers to specific individuals who meet eligibility criteria. The unemployment benefits are intended to mitigate social risks, in that they are intended to ensure that individuals and households have sufficient income during periods of unemployment. In doing so, they address the needs of society as a whole.	16. تُقدم منافع التعطل عن العمل باعتبارها تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من منافع التعطل عن العمل التخفيف من مخاطر اجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان حصول الأفراد والأسر على دخل كافٍ خلال فترات التعطل عن العمل. وبذلك، فإن هذه المنافع تعالج احتياجات المجتمع ككل.	
IE17. Consequently, the unemployment benefits are within the scope of IPSAS 42.	17. وبالتالي، فإن منافع التعطل عن العمل تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
<i>Example 6–Provision of Emergency Relief</i>	مثال 6 - تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ	
IE18. Following an earthquake that has caused significant damage in a region, Government F provides emergency relief to assist with reconstruction and with providing services such as temporary housing to those affected by the earthquake.	18. عقب زلزال تسبب في أضرار جسيمة في منطقة ما، تقدم الحكومة "و" إغاثة طارئة للمساعدة في إعادة البناء وفي تقديم خدمات مثل الإسكان المؤقت للمتضررين من الزلزال.	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
IE19. Some costs will relate to providing benefits as cash transfers to specific individuals who meet eligibility criteria. Other costs will relate to the provision of assets and services, for example the reconstruction of roads damaged by the earthquake.	19. تتعلق بعض التكاليف بتقديم منافع في صورة تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية، وتتعلق تكاليف أخرى بتقديم أصول وخدمات، على سبيل المثال إعادة بناء الطرق التي تضررت من الزلزال.	
IE20. The provision of assets, such as the reconstruction of roads, or services to specific individuals is not a cash transfer and consequently is outside the scope of IPSAS 42.	20. لا يُعد تقديم الأصول، مثل إعادة بناء الطرق، أو الخدمات لأفراد محددين، تحويلًا نقديًا، وبالتالي هو خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
IE21. The emergency relief provided as cash transfers does not mitigate the effects of social risks, but instead mitigates the effects of a geographical risk – the risk of earthquake. Paragraph AG10 of IPSAS 42 explains that risks that do not relate to the characteristics of individuals and/or households – for example, risks related to the characteristics of geography or climate, such as the risk of an earthquake or flooding occurring – are not social risks. Consequently, the emergency relief is outside the scope of IPSAS 42.	21. إن الإغاثة الطارئة المقدمة في صورة تحويلات نقدية لا تخفف من تأثير مخاطر اجتماعية، ولكنها تخفف بدلًا من ذلك من تأثير مخاطر جغرافية - مخاطر الزلزال. توضح الفقرة 10 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42 أن المخاطر التي لا تتعلق بخصائص الأفراد و/أو الأسر - على سبيل المثال، المخاطر المتعلقة بخصائص الجغرافيا أو المناخ، مثل مخاطر حدوث زلزال أو حدوث سيول - ليست مخاطر اجتماعية. وبالتالي، فإن الإغاثة في حالات الطوارئ تقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
IE22. Following a natural disaster, individuals and/or households may subsequently become eligible for other benefits, for example unemployment benefits. These benefits may be social benefits if they satisfy the definition of a social benefit (including the requirements that they are cash transfers and they mitigate social risks).	22. عقب كارثة طبيعية، قد يصبح لاحقًا أفراد و/أو أسر مؤهلين للحصول على منافع أخرى، على سبيل المثال منافع التعطل عن العمل. قد تكون هذه المنافع اجتماعية إذا كانت تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية (بما في ذلك متطلبات أن تكون تحويلات نقدية وأن تخفف من مخاطر اجتماعية).	
Example 7-Provision of Defense Services	مثال 7 - توفير خدمات الدفاع	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
IE23. Government G maintains an army, navy and air force to provide defense for the country.	23. تمتلك الحكومة (ز) جيش وقوات بحرية وقوات جوية للدفاع عن البلاد.	
IE24. These defense services are not cash transfers provided to specific individuals who meet eligibility criteria, but instead are collective services, in that: (a) They are delivered simultaneously to each member of the community or section of the community; and (b) Individuals cannot be excluded from the benefits of collective goods and services.	24. لا تُعد خدمات الدفاع هذه تحويلات نقدية تُقدم لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية، ولكنها – خلافاً لذلك – خدمات جماعية من حيث: أ. إنها تُقدم في وقت واحد إلى كل فرد من أفراد المجتمع أو قسم من المجتمع؛ و ب. لا يمكن استبعاد أفراد من منافع السلع والخدمات الجماعية.	
IE25. Consequently, the provision of defense services is outside the scope of IPSAS 42.	25. وبالتالي، فإن تقديم خدمات الدفاع يقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
General Approach: Recognition and Measurement	المنهج العام: الإثبات والقياس	
<i>Illustrating the Consequences of Applying Paragraphs 6–21 and AG11–AG18 of IPSAS 42</i>	توضيح نتائج تطبيق الفقرات 6-21 من معيار المحاسبة للقطاع العام 42 والفقرات 11-18 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42.	
Example 8	مثال 8	
IE26. The following example illustrates the process for recognizing and measuring the liability and expense for a retirement pension. This example is not based on actual transactions.	26. يوضح المثال التالي عملية إثبات وقياس الالتزام والمصروف عن معاش تقاعدي. هذا المثال ليس مبنيًا على معاملات حقيقية.	

التعديلات المقترحة وأسبابها	أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																		
	27. تقدم الحكومة (ح) معاشاً تقاعدياً لمواطنيها والمقيمين الدائمين. تدفع خطة المعاشات مبلغًا ثابتًا قدره 250 ريال سعودي شهريًا لكل فرد بلغ سن التقاعد 65. وتُدفع المبالغ كاملة لأولئك الأفراد الذين استوفوا شروط الأهلية كاملة في نهاية الشهر السابق.	IE27. Government H provides a retirement pension to its citizens and permanent residents. The pension scheme pays a fixed amount of CU250 per month to each individual who has reached the retirement age of 65. Amounts are paid in full to those individuals who satisfied the eligibility criteria in full at the end of the previous month.																		
	28. تُعد الحكومة (ح) قوائمها المالية كما في 31 ديسمبر. وتُدفع معاشات التقاعد في نهاية كل شهر.	IE28. Government H prepares its financial statements as at December 31. Retirement pensions are paid at the end of each month.																		
	29. كما في 31 ديسمبر 20X1 أثبتت الحكومة (ح) التزاما عن معاشات التقاعد مبلغه 1,950,500 ريال سعودي. خلال 20X2 دفعت الحكومة (ح) معاشات تقاعد على النحو التالي: <table><tr><th>الشهر (الشهور)</th><th>المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)</th></tr><tr><td>يناير 20X2</td><td>1,950,500</td></tr><tr><td>يناير-ديسمبر 20X2</td><td>22,258,000</td></tr><tr><td>فبراير-ديسمبر 20X2</td><td>22,258,000</td></tr><tr><td>المجموع</td><td>24,208,500</td></tr></table>	الشهر (الشهور)	المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)	يناير 20X2	1,950,500	يناير-ديسمبر 20X2	22,258,000	فبراير-ديسمبر 20X2	22,258,000	المجموع	24,208,500	IE29. As at December 31, 20X1, Government H recognized a liability for retirement pensions of CU1,950,500. During 20X2, Government H paid retirement pensions as follows: <table><tr><th>Month(s)</th><th>Pensions Paid (CU)</th></tr><tr><td>January 20X2</td><td>1,950,500</td></tr><tr><td>February–December 20X2</td><td>22,258,000</td></tr><tr><td>Total</td><td>24,208,500</td></tr></table>	Month(s)	Pensions Paid (CU)	January 20X2	1,950,500	February–December 20X2	22,258,000	Total	24,208,500
الشهر (الشهور)	المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)																			
يناير 20X2	1,950,500																			
يناير-ديسمبر 20X2	22,258,000																			
فبراير-ديسمبر 20X2	22,258,000																			
المجموع	24,208,500																			
Month(s)	Pensions Paid (CU)																			
January 20X2	1,950,500																			
February–December 20X2	22,258,000																			
Total	24,208,500																			
	30. خلال يناير 20X3، تدفع الحكومة (ح) معاشات تقاعدية مجموعها 2,095,750 ريال سعودي.	IE30. During January 20X3, Government H pays retirement pensions totaling CU2,095,750.																		
	31. كما في 31 ديسمبر 20x2 تُثبت الحكومة (ح) التزاما عن معاشات التقاعد مستحقة الدفع لأولئك الذين استوفوا شروط الأهلية في	IE31. As at December 31, 20X2, Government H recognizes a liability for retirement pensions payable to those who satisfied the eligibility criteria																		

التعديلات المقترحة وأسبابها	أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
	ذلك التاريخ. وبالتالي، فإن الحكومة (ح) تُثبت التزاما بمبلغ 2,095,750 ريال سعودي، وهو كامل مبلغ معاشات التقاعد المدفوع في يناير.	at that date. Consequently, Government H recognizes a liability of CU2,095,750, the full amount of the retirement pensions paid in January.
	32. خلال 20X2 يبلغ مجموع المبلغ المثبت على أنه مصروف 24,353,750 ريال سعودي. تفصيل هذا المبلغ على النحو التالي: ريال سعودي المعاشات المدفوعة في فبراير 20X2 (المثبتة في يناير 20X2) حتى ديسمبر 20X2 (تُثبت في نوفمبر 20X2) 22,258,000 المعاشات المدفوعة في يناير 20X3 (تُثبت في ديسمبر 20X2) 2,095,750 المجموع 24,353,750	IE32. During 20X2, the total amount recognized as an expense is CU24,353,750. The breakdown of this amount is as follows: CU Pensions paid in February 20X2 (recognized in January 20X2) to December 20X2 (recognized in November 20X2) 22,258,000 Pensions paid in January 20X3 (recognized in December 20X2) 2,095,750 Total 24,353,750
	المثال 9	Example 9

التعديلات المقترحة وأسبابها	أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																
	33. يوضح المثال التالي عملية الإثبات والقياس للالتزام والمصروف عن معاش تقاعدي. هذا المثال لا يعتمد على معاملات حقيقية.	IE33. The following example illustrates the process for recognizing and measuring the liability and expense for a retirement pension. This example is not based on actual transactions.																
	34. تقدم الحكومة (ط) معاشًا تقاعديًا لمواطنيها والمقيمين الدائمين. تدفع خطة المعاشات مبلغًا ثابتًا قدره 100 ريال سعودي شهريًا (في نهاية الشهر) لكل فرد بلغ سن التقاعد 70 سنة. تُحسب المبالغ تناسبيا في الأشهر التي يبلغ فيها الفرد سن التقاعد، وفي الشهر الذي يُتوفى فيه الفرد.	IE34. Government I provides a retirement pension to its citizens and permanent residents. The pension scheme pays a fixed amount of CU100 per month (in arrears) to each individual who has reached the retirement age of 70. Amounts are pro-rated in the months in which an individual reaches the retirement age, and in the months in which an individual dies.																
	35. تُعد الحكومة (ط) قوائمها المالية كما في 31 ديسمبر. وتُدفع معاشات التقاعد في نهاية كل شهر.	IE35. Government I prepares its financial statements as at December 31. Retirement pensions are paid at the end of each month.																
	36. كما في 31 ديسمبر 20X7 أثبتت الحكومة (ط) التزاما عن معاشات التقاعد مبلغه 2,990,656 ريال سعودي. خلال 20X8 دفعت الحكومة معاشات تقاعد على النحو التالي:	IE36. As at December 31, 20X7, Government I recognized a liability for retirement pensions of CU2,990,656. During 20X8, Government I paid retirement pensions as follows:																
	<table><tr><th>الشهر (الشهور)</th><th>المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)</th></tr><tr><td>يناير 20X8</td><td>3,024,997</td></tr><tr><td>فبراير - ديسمبر 20X8</td><td>33,435,183</td></tr><tr><td>المجموع</td><td>36,460,180</td></tr></table>	الشهر (الشهور)	المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)	يناير 20X8	3,024,997	فبراير - ديسمبر 20X8	33,435,183	المجموع	36,460,180	<table><tr><th>Month(s)</th><th>Pensions Paid (CU)</th></tr><tr><td>January 20X8</td><td>3,024,997</td></tr><tr><td>February–December 20X8</td><td>33,435,183</td></tr><tr><td>Total</td><td>36,460,180</td></tr></table>	Month(s)	Pensions Paid (CU)	January 20X8	3,024,997	February–December 20X8	33,435,183	Total	36,460,180
الشهر (الشهور)	المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)																	
يناير 20X8	3,024,997																	
فبراير - ديسمبر 20X8	33,435,183																	
المجموع	36,460,180																	
Month(s)	Pensions Paid (CU)																	
January 20X8	3,024,997																	
February–December 20X8	33,435,183																	
Total	36,460,180																	

التعديلات المقترحة وأسبابها	أمثلة توضيحية	Illustrative Examples										
	37. في هذا المثال، أفترض أنه لا يوجد فرق بين التقديرات التي استخدمتها الحكومة (ط) في إثبات الالتزام والمعاشات الفعلية المدفوعة. وبالتالي، فإن الفرق بين المبلغ المدفوع في يناير 20X8 (3,024,997 ريال سعودي) والالتزام المثبت كما في 31 ديسمبر 20X7 (2,990,656 ريال سعودي) يمثل المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسيبا المدفوعة لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X8 (34,341 ريال سعودي).	IE37. In this example, it is assumed that there is no difference between the estimates Government I used in recognizing the liability and the actual amount of pensions paid. Consequently, the difference between the amount paid in January 20X8 (CU3,024,997) and the liability recognized as at December 31, 20X7 (CU2,990,656) represents the pro-rated retirement pensions paid to those who reached retirement age during January 20X8 (CU34,341).										
	38. في 31 ديسمبر 20X8 تُثبت الحكومة (ط) التزاما عن معاشات تقاعدية مستحقة الدفع لأولئك الذين استوفوا شروط الأهلية في ذلك التاريخ. تقدر الحكومة (ط) أنها ستدفع في 31 يناير 20X9 معاشات تقاعدية مجموعها 3,053,576 ريال سعودي. يتكون هذا التقرير من ثلاثة عناصر حسب الآتي: <table><tr><td>ريال سعودي</td><td></td></tr><tr><td>المعاشات التقاعدية الكاملة للمتعاقدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 وظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9</td><td>2,979,600</td></tr><tr><td>المعاشات التقاعدية</td><td>36,420</td></tr></table>	ريال سعودي		المعاشات التقاعدية الكاملة للمتعاقدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 وظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9	2,979,600	المعاشات التقاعدية	36,420	IE38. On December 31, 20X8, Government I recognizes a liability for retirement pensions payable to those who satisfied the eligibility criteria at that date. Government I estimates that, on January 31, 20X9, it will pay retirement pensions totalingCU3,053,576. There are three elements to this estimate as follows: <table><tr><td>CU</td><td></td></tr><tr><td>Full pensions paid to those pensioners eligible at December 31, 20X8 and remaining eligible at January 31, 20X9</td><td>2,979,600</td></tr></table>	CU		Full pensions paid to those pensioners eligible at December 31, 20X8 and remaining eligible at January 31, 20X9	2,979,600
ريال سعودي												
المعاشات التقاعدية الكاملة للمتعاقدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 وظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9	2,979,600											
المعاشات التقاعدية	36,420											
CU												
Full pensions paid to those pensioners eligible at December 31, 20X8 and remaining eligible at January 31, 20X9	2,979,600											

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
Pro-rated pensions paid to those pensioners eligible at December 31, 20X8 who died during January 20X9 36,420 Pro-rated pensions paid to those who reached retirement age during January 20X9 37,556 Total <u>3,053,576</u>	المحسوبة تناسيباً المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 الذين توفوا خلال يناير 20X9 37,556 المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسيباً المدفوعة لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X9 <u>3,053,576</u> المجموع	
IE39. [Deleted]	39. [حذفت].	
IE40. Consequently, Government I recognizes a liability of CU3,016,020. This includes the full pensions that will be paid to those pensioners eligible at December 31, 20X8 and who are estimated to remain eligible at January 31, 20X9 (CU2,979,600) and the pro-rated pensions that will be paid to those pensioners eligible at December 31 who are estimated to die during January 20X9 (CU36,420). The liability does not include the pro-rated pensions that will be paid to those who are estimated to reach retirement	40. وبالتالي، تُثبت الحكومة (ط) التزاماً بمبلغ 3,016,020 ريال سعودي. يتضمن مبلغ هذا الالتزام المعاشات التقاعدية الكاملة التي ستدفع للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 والمُقدر أن يظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9 (2,979,600 ريال سعودي) والمعاشات التقاعدية المحسوبة تناسيباً والتي ستدفع لأولئك المتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر المُقدر أن يتوفوا خلال يناير 20X9 (36,420 ريال سعودي). لا يتضمن مبلغ الالتزام المعاشات التقاعدية المحسوبة	

التعديلات المقترحة وأسبابها	أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
	تناسبيا التي ستدفع لأولئك المُقدر أن يبلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X9 لأنهم لم يستوفوا شروط الأهلية كما في 31 ديسمبر 20X8.	age during January 20X9 because they had not satisfied the eligibility criteria as at December 31, 20X8.
	41. خلال 20X8 يبلغ مجموع المبلغ المُثبت على أنه مصروف 36,485,544 ريال سعودي. تفصيل هذا المبلغ على النحو التالي: ريال سعودي المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبياً المدفوعة لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X8 (تُثبت في يناير 20X8) 34,341 المعاشات التقاعدية المدفوعة بين فبراير 20X8 وديسمبر 20X8 والمُثبتة في السنة المالية من 1 يناير 20X8 حتى 31 ديسمبر 20X8 33,435,183 المعاشات التقاعدية الكاملة المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 والمُقدر أن يظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9 (تُثبت في ديسمبر 20X8) 2,979,600	IE41. During 20X8, the total amount recognized as an expense is CU36,485,544. The breakdown of this amount is as follows: CU Pro-rated pensions paid to those who reached retirement age during January 20X8 (recognized in January 20X8) 34,341 Pensions paid between February 20X8 and December 20X8 and recognized in the financial year January 1, 20X8 to December 31, 20X8 33,435,183

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
Full pensions paid to those pensioners eligible at December 31, 20X8 and estimated to remain eligible at January 31, 20X9 (recognized in December 20X8) 2,979,600 Pro-rated pensions paid to those pensioners eligible at December 31, 20X8 who are estimated to die during January 20X9 (recognized in December 20X8) 36,420 Total 36,485,544	36,420 المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبيا المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 والمُقدر أن يتوفوا خلال يناير 20X9 (تُثبت في ديسمبر 20X8) 36,485,544 المجموع	
Example 10	المثال 10	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
IE42. The following example illustrates the process for recognizing and measuring the liability and expense for an unemployment benefit. This example is not based on actual transactions.	42. يوضح المثال التالي عملية الإثبات والقياس للالتزام والمصروف عن منافع التعطل عن العمل. هذا المثال ليس مبنيًا على معاملات حقيقية.	
IE43. State Government J provides unemployment benefits to its citizens and permanent residents. The unemployment benefit scheme pays monthly amounts of 50% of an individual's previous salary, to a maximum of CU500 per month (in arrears). Unemployment benefits are payable for a maximum of eighteen months. To be eligible to receive benefits, an individual must have been in paid employment in the State for at least 100 days in the past twelve months. Eligibility commences fourteen days after the individual last worked. Amounts are pro-rated in the months in which an individual first meets the eligibility criteria, and in the months in which an individual's eligibility comes to an end (finding paid employment, becoming self-employed, expiry of the eighteen month maximum period, moving out of the State or dying).	43. تقدم حكومة الولاية (ي) منافع تعطل عن العمل لمواطنيها والمقيمين الدائمين. تدفع خطة منافع التعطل عن العمل بمبالغ شهرية بنسبة 50٪ من الراتب السابق للفرد، بحد أقصى 500 ريال سعودي شهريًا (في نهاية الشهر). تُدفع منافع التعطل عن العمل عن مدة أقصاها ثمانية عشر شهرًا. لكي يكون الفرد مؤهلًا لمنافع التعطل عن العمل، يجب أن يكون قد عمل بوظيفة مدفوعة الأجر في الولاية لمدة 100 يوم على الأقل خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. تبدأ الأهلية بعد أربعة عشر يومًا من آخر عمل للفرد. تُحسب المبالغ تناسبيا في الأشهر التي يستوفي فيها الفرد شروط الأهلية لأول مرة، وفي الأشهر التي تنتهي فيها أهلية الفرد (العثور على وظيفة مدفوعة الأجر، أو العمل لحسابه الخاص، أو انقضاء المدة القصوى للمنافع ثمانية عشر شهرًا، أو الانتقال خارج الولاية، أو الوفاة).	
IE44. State Government J prepares its financial statements as at June 30. Unemployment benefits are paid on the 15 th day of each month.	44. تُعد حكومة الولاية (ي) قوائمها المالية كما في 30 يونيو. وتُدفع منافع التعطل عن العمل في اليوم الخامس عشر من كل شهر.	
IE45. As at June 30, 20X1, State Government J recognized a liability for unemployment benefits of CU125,067. During the financial year July 1, 20X1–June 30, 20X2, State Government J paid unemployment benefits as follows: Month Unemployment Benefits Paid (CU)	45. كما في 30 يونيو 20X1 اثبتت حكومة الولاية (ي) التزامًا عن منافع التعطل عن العمل بمبلغه 125,067 ريال سعودي. خلال السنة المالية من 1 يوليو 20X1 حتى 30 يونيو 20X2 دفعت حكومة الولاية (ي) منافع تعطل عن العمل على النحو التالي:	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"
إصدار 2024م

التعديلات المقترحة وأسبابها	أمثلة توضيحية	Illustrative Examples														
	<table><tr><td>الشهر</td><td>منافع التعطل عن العمل المدفوعة (ريال سعودي)</td></tr><tr><td>يوليو 20X1</td><td>129,745</td></tr><tr><td>أغسطس 20X1 - يونيو 20X2</td><td>1,582,131</td></tr><tr><td>المجموع</td><td>1,711,876</td></tr></table>	الشهر	منافع التعطل عن العمل المدفوعة (ريال سعودي)	يوليو 20X1	129,745	أغسطس 20X1 - يونيو 20X2	1,582,131	المجموع	1,711,876	<table><tr><td>July 20X1</td><td>129,745</td></tr><tr><td>August 20X1–June 20X2</td><td>1,582,131</td></tr><tr><td>Total</td><td>1,711,876</td></tr></table>	July 20X1	129,745	August 20X1–June 20X2	1,582,131	Total	1,711,876
الشهر	منافع التعطل عن العمل المدفوعة (ريال سعودي)															
يوليو 20X1	129,745															
أغسطس 20X1 - يونيو 20X2	1,582,131															
المجموع	1,711,876															
July 20X1	129,745															
August 20X1–June 20X2	1,582,131															
Total	1,711,876															
	46. في هذا المثال، أفترض أنه لا يوجد فرق بين التقديرات التي استخدمتها حكومة الولاية (ي) في إثبات الالتزام والمبلغ الفعلي لمنافع التعطل عن العمل المدفوعة. وبالتالي، فإن الفرق بين المبلغ المدفوع في 15 يوليو 20X1 (129,745 ريال سعودي) والالتزام المُثبت كما في 30 يونيو 20X1 (125,067 ريال سعودي) يمثل منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبياً المدفوعة لأولئك الذين أصبحوا مؤهلين للحصول على منافع التعطل عن العمل بين 1 يوليو 20X1 و15 يوليو 20X1 (4,678 ريال سعودي).	IE46. In this example, it is assumed that there is no difference between the estimates State Government J used in recognizing the liability and the actual amount of unemployment benefits paid. Consequently, the difference between the amount paid on July 15, 20X1 (CU129,745) and the liability recognized as at June 30 20X1 (CU125,067) represents the pro-rated unemployment benefit paid to those who became eligible for unemployment benefits between July 1, 20X1 and July 15, 20X1 (CU4,678).														
	47. في 30 يونيو 20X2، تُثبت حكومة الولاية (ي) التزاماً عن منافع التعطل عن العمل مستحقة الدفع لأولئك الذين استوفوا شروط الأهلية في ذلك التاريخ. تقدر حكومة الولاية (ي) أنها ستدفع في 15	IE47. On June 30, 20X2, State Government J recognizes a liability for unemployment benefits payable to those who satisfied the eligibility criteria at that date. State Government J estimates that, on July 15, 20X2,														

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
it will pay unemployment benefits totaling CU132,952. There are four elements to this estimate as follows: CU Unemployment benefits to be paid to unemployed persons eligible at June 15, 20X2 and are estimated to remain eligible at July 15, 20X2 113,120 Pro-rated unemployment benefits to be paid to those unemployed persons eligible at June 15, 20X2 whose eligibility was estimated to come to an end by July 15, 20X2 9,975 Pro-rated unemployment benefits to be paid to those unemployed persons who 5,045	يوليو 20X2 منافع تعطل عن العمل مجموعها 132,952 ريال سعودي. يتكون هذا التقدير من أربعة عناصر حسب الآتي: ريال سعودي 113,120 منافع التعطل عن العمل التي ستدفع للأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 والمقدر أن يظلوا مؤهلين في 15 يوليو 20X2 9,975 منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا التي ستدفع لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 والذين قدر أن أهليتهم ستنتهي بحلول 15 يوليو 20X2 5,045 منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا التي ستدفع لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 15 يونيو 20X2 و30 يونيو 20X2	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
became eligible between June 15, 20X2 and June 30, 20X2 Pro-rated unemployment benefits to be paid to those unemployed persons who were estimated to become eligible between July 1, 20X2 and July 15, 20X2 4,812 Total 132,952	4,812 منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسيباً التي ستدفع لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل الذين قدر أن يصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 1 يوليو 20X2 و15 يوليو 20X2 المجموع 132,952	
IE48. [Deleted]	48. [حذفت].	
IE49. Consequently, State Government J recognizes a liability of CU128,140. This includes: (a) The unemployment benefits that will be paid to those unemployed persons eligible at June 15, 20X2 and who are estimated to remain eligible at July 15, 20X2 (CU113,120);	49. وبالتالي، تُثبت حكومة الولاية (ي) التزاماً بمبلغ 128,140 ريال سعودي. يتضمن مبلغ هذا الالتزام: أ. منافع التعطل عن العمل التي ستدفع لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 والمُقدر أن يظلوا مؤهلين في 15 يوليو 20X2 (113,120 ريال سعودي)؛ و	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
(b) The pro-rated unemployment benefits that will be paid to those unemployed persons eligible at June 15, 20X2 whose eligibility is estimated to come to an end by July 15, 20X2 (CU9,975); and (c) The pro-rated unemployment benefits that will be paid to those unemployed persons who became eligible between June 15, 20X2 and June 30, 20X2 (CU5,045).	ب. منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبياً التي ستدفع لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 المُقدّر أن تنتهي أهليتهم بحلول 15 يوليو 20X2 (9,975 ريال سعودي)؛ و ج. منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبياً التي ستدفع لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 15 يونيو 20X2 و30 يونيو 20X2 (5,045 ريال سعودي).	
IE50. The liability does not include the pro-rated unemployment benefits that will be paid to those who are estimated to become eligible between July 1, 20X2 and July 15, 20X2 because they had not satisfied the eligibility criteria as at June 30, 20X2.	50. لا يتضمن مبلغ الالتزام منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبياً التي ستدفع لأولئك المُقدّر أن يصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 1 يوليو 20X2 و15 يوليو 20X2 لأنهم لم يكونوا قد استوفوا شروط الأهلية كما في 30 يونيو 20X2.	
IE51. During the financial year July 1, 20X1–June 30, 20X2, the total amount recognized as an expense is CU1,714,949. The breakdown of this amount is as follows: CU Pro-rated unemployment benefits paid in July 20X1 to those who became eligible between July 1, 20X1 and 4,678	51. خلال السنة المالية من 1 يوليو 20X1 حتى 30 يونيو 20X2 يبلغ مجموع المبلغ المُثبت على أنه مصروف 1,714,949 ريال سعودي. تفصيل هذا المبلغ على النحو التالي: ريال سعودي 4,678 منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبياً المدفوعة في 1 يوليو 20X1 لأولئك	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
July 15, 20X1 (recognized in July 20X1) Unemployment benefits paid in between August 20X1 and June 20X2 and recognized in the financial year July 1, 20X1–June 30, 20X2 1,582,131 Unemployment benefits estimated to be paid in July 20X2 to unemployed persons eligible at June 15, 20X2, both those estimated to remain eligible and those whose eligibility is estimated to come to an end by July 15, 20X2; and those unemployed persons who became eligible between 128,140	الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 1 يوليو 20X1 و15 يوليو 20X1 (تُثبت في يوليو 20X1) 1,582,131 منافع التعطل عن العمل المدفوعة في الفترة ما بين أغسطس 20X1 ويونيو 20X2 والمُثبتة في السنة المالية من 1 يوليو 20X1 حتى 30 يونيو 20X2 128,140 منافع التعطل عن العمل المُقدّر أنها ستدفع في يوليو 20X2 للأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2، شاملًا كلا من أولئك المُقدّر أن يظلوا مؤهلين وأولئك المُقدّر أن تنتهي أهليتهم بحلول 15 يوليو 20X2؛ وأولئك الأشخاص العاطلين عن	

التعديلات المقترحة وأسبابها	أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
	العمل الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 15 يونيو 20X2 و 30 يونيو 20X2 (تُثبت في يونيو 20X2) 1,714,949	June 15, 20X2 and June 30, 20X2(recognized in June 20X2) 1,714,949